الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر التكنولوجيا المالية على مؤشرات الأداء المالي للبنوك
دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)

اعداد الطلبة		المشرف
1	قصر محمد	د. فريد مشري
2	معمر نبيلة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. كنيدة زوليخة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة	رئيسا
د. مشري فريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. دوفي قرمية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد والشكر الله لإتمامنا هذا العمل وما التوفيق إلا به عز وجل.

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة النمل ١٩

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين حبيب الله سيد الانبياء المرسلين

ﷺ

نتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ المحترم:

"مشري فريد"

على قبوله الإشراف هذا العمل وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة لإنجاز هذه المذكرة

كما نتوجه بخالص الشكر لأعضاء لجنة المناقشة وإلى كل من ساهم معنا في إنجاز العمل سواء من قريب أو بعيد ونخص بالذكر الاستاذة:

" قاجة آمنة "

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا

وفي هذا المقام لا يمكن أن ننسى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لكم منا كل الشكر والتقدير والامتنان

"و الله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه"

إ هـد ا ء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي حصيلة هذا الجهد المتواضع إلى:

من دفعتني إلى تحقيق المزيد من النجاحات، إلى من رضاها غايتي وملهمتي

"أمي الغالية "

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى من يذكرهم القلب وأشاركهم حياتي: **وردة، فطيمة وكتاكيت الصغار**

محمد أيهم وإلين

إلى جميع عائلتي من قريب أو من بعيد

كما اخص بالذكر زميلي الذي شاركني هذا العمل: **محمد**

إلى زميلاتي في طلب العلم وصديقاتي أنار الله دربهم، الى محمد درب النجاح

الأستاذ: "مشري فريد"

ألف شكر على جهدك البناء في توجيهنا لإنجاز هذا العمل

الى كل من ضيعتهم مذكرتي ولم تضيعهم ذاكرتي, إلى كل من

قرأ مذكرتي الآن

إلى جميع طلبة علوم الاقتصادية "اقتصاد نقدي وبنكي"

دفعة: 2023/2022

نبيـــــــــلة

إ هـد ا ء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي حصيلة هذا الجهد المتواضع إلى:

من دفعاني إلى تحقيق المزيد من النجاحات، إلى من رضاهما غايتي وملهمتي

"أمي وأبي "

إلى جميع اخوتي وأختي الوحيدة وزملائي وزميلاتي في الدراسة إلى كل الداعمين لي من قريب أو بعيد

كما اخص بالذكر زميلتي التي شاركتني هذا العمل: **نبيلة**

الى معد درب النجاح

الأستاذ: "**مشري فريد**"

ألف شكر على جهدك البناء في توجيهنا لإنجاز هذا العمل

وأتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذة "**قاجة آمنة**"

الى كل من ضيعتهم مذكرتي ولم تضيعهم ذاكرتي, إلى كل من قرأ مذكرتي

نسأل الله أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

اللهم انفعنا بما علمته لنا وانفع غيرنا بعلمنا

محمد

الملخص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر التكنولوجيا المالية على مؤشرات الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري، ومن خلال طبيعة الموضوع والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها اعتمدنا على المنهجين الوصفي والقياسي، قصد وصف متغيرات الدراسة وتحليلها، حيث تمثل التكنولوجيا المالية المتغير المستقل، ومؤشرات الاداء المالي المتغير التابع، حيث تم عرض بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات السيولة (الاصول السائلة/اجمالي الاصول، الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل)، ومؤشرات الربحية (**ROE**،**ROA**) خلال الفترة (2011-2021)، ثم قمنا بالربط بين المتغيرات بواسطة معدل الانحدار المتعدد باستخدام برنامج **SPSS**، وبعد اجراء الاختبارات وتحليل النتائج توصلت الدراسة الى وجود أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية (البطاقات البنكية، الصرافات الالية) على بعد الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية**ROE**)، ومؤشرات السيولة (الاصول السائلة/اجمالي الاصول، الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل).

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، أداء مالي، سيولة، ربحية، بطاقات بنكية، صرافات ألية.

summary:

This study aimed to determine the impact of financial technology on financial performance indicators in the Algerian banking sector. The descriptive and measurement methods were used to describe and analyze the variables of the study. Financial technology was the independent variable, while financial performance indicators were the dependent variable. Some financial technology indicators in Algeria were presented, in addition to liquidity indicators (liquid assets/total assets, liquid assets/total short-term liabilities) and profitability indicators (ROA, ROE) during the period 2011-2021. The study then linked the variables using multiple regression analysis using SPSS software. After conducting tests and analyzing the results, the study found an impact of financial technology dimensions (bank cards, ATMs) on profitability (ROE) and liquidity indicators (liquid assets/total assets, liquid assets/total short-term liabilities).

Keywords: financial technology, financial performance, liquidity, profitability, bank cards, ATMs..

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	رقم الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدير	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	VIII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XII
مقدمة	أ-ز
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	3
المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية	3
المطلب الثاني: مفهوم وأسباب ظهور التكنولوجيا المالية	4
المطلب الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية وأسباب اللجوء أليها	8
المبحث الثاني: تقنيات وقطاعات التكنولوجيا المالية ومعيقاتها	12
المطلب الأول: التقنيات الاساسية والمستحدثة للتكنولوجيا المالية	12
المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية وخدماتها	14
المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية	22
المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا المالية	22
المطلب الثاني: أبرز الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية	23
المطلب الثالث: الفرق بين التكنولوجيا المالية والخدمات التقليدية	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: مؤشرات الأداء المالي للبنوك	
تمهيد	28

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي حول تقييم أداء المالي البنكي	29
المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته	29
المطلب الثاني: مراحل ومبادئ التقييم الأداء المالي	32
المطلب الثالث: معايير ومعوقات تقييم الأداء المالي	33
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم أداء المالي للبنك	35
المطلب الاول: مفهوم المؤشرات المالية	35
المطلب الثاني: أهم مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك	36
المطلب الثالث: نماذج قياس الأداء المالي في البنوك	43
خلاصة الفصل	49
الفصل الثالث: دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)	
تمهيد	51
المبحث الأول: تقديم القطاع المصرفي الجزائري	52
المطلب الأول: تطور القطاع المصرفي الجزائري	52
المطلب الثاني: انواع المؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري	55
المطلب الثالث: هيكلة القطاع المصرفي الجزائري	58
المبحث الثاني : تطور مؤشرات نموذج الدراسة – التكنولوجيا المالية ومؤشرات الاداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)	59
المطلب الاول: بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2022)	59
المطلب الثاني: تطور مؤشرات نموذج الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري(2011-2021)	64
المطلب الثالث: نموذج الدراسة	72
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج	73
المطلب الاول: متغيرات وفرضيات الدراسة	73

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	73
خلاصة الفصل	82
الخاتمة	83
قائمة المراجع	88
الملاحق	93

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	الجداول	الصفحة
1	جدول يوضح مراحل تطور التكنولوجيا المالية	4
2	وجهات نظر بعض الباحثين والهيئات حول مفاهيم التكنولوجيا المالية	6
3	الجوانب الأساسية للتكنولوجيا المالية	7
4	بعض التقنيات الأخرى للتكنولوجيا المالية	14
5	أشهر العملات المشفرة	18
6	الفرق بين التكنولوجيا المالية والخدمات التقليدية	25
7	مؤشرات قياس المخاطر	41
8	تصنيف البنوك حسب نموذج camels	43
9	حجم المعاملات عبر الإنترنت في الجزائر (2016-2022)	60
10	تطور عدد محطات الدفع الالكتروني (TPE)العاملة في الجزائر(2016- 2022)	61
11	حجم المعاملات عبر محطات الدفع الإلكتروني (TPE) للفترة (2016- 2022)	63
12	عدد أجهزة الصراف الألي في الجزائر (2011-2021)	64
13	عدد البطاقات البنكية CIB في الجزائر(2011-2021)	67
14	تطور (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) في القطاع المصرفي الجزائري(2011-2022)	68
15	تطور (الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)	68
16	تطور مؤشر العائد على الأصولROA(2011 -2021)	71
17	تطور مؤشر العائد على حقوق الملكيةROE (2011 -2021)	71
18	نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول ROE البنكي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)	75
19	نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول ROA البنكي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)	77
20	نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)	78
21	نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)	80

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
1	أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية	11
2	معدل اعتماد قطاعات التكنولوجيا المالية	16
3	تصنيف قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية	20
4	ترجمة اختصارات كلمة "**CAMELS**"	44
5	هيكل القطاع المصرفي الجزائري	58
6	حجم المعاملات عبر الإنترنت في الجزائر (2016-2022)	60
7	تطور عدد محطات الدفع الالكتروني(**TPE**) العاملة في الجزائر(2016- 2022)	61
8	حجم المعاملات عبر محطات الدفع الإلكتروني (**TPE**)للفترة (2016- 2022)	63
9	تطور عدد أجهزة الصراف الألي (2011-2021)	65
10	عدد البطاقات البنكية **CIB** في الجزائر(2011-2021)	67
11	تطور مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)	70
12	تطور مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)	72
13	نموذج الدراسة	73

التعريفات الاجرائية	
التكنولوجيا المالية	التكنولوجيا المالية تمثل تطور تكنولوجي حديث في الخدمات المالية والبنكية، يسعى إلى تحسين نوعية الأنشطة والخدمات المقدمة، ويمكن من الدخول السوق بمنتجات وخدمات مبتكرة وأنظمة مالية أكثر كفاءة من الأنظمة والخدمات التقليدية.
الاداء المالي	هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الامثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الاجل الطويل والاجل القصير من اجل تشكيل الثروة.
المؤشرات المالية	عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة، لتكون دالة لتقييم أداء معين عند نقطة زمنية معينة.
العائد على الاصولROA	يعتبر معدل العائد على الأصول معدل كلاسيكي لقياس كفاءة البنوك، فهو يقوم بتقييم وقياس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا أمثلا.
العائد على راس المالROE	يقوم هذا المؤشر بقياس العائد على استثمار أموال المالكين، ويمثل مقياسا للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيلي والمالي.
COVID-19	يعرف أيضا بالسم المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كرونا المستجد 2019، هو مرض تنفسي إنتاني حيواني منشأ، يسببه فيروس كرونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة(سارس كوف 2).
Bitcoin	هي عملة مشفرة تم اختراعها عام 2008 من قبل شخص او مجموعة من الاشخاص الغير معروفة عرفت باسم ساتوشي ناكاموتوا، بدأ استخدام العملة في عام 2009 عندما تم اصدار تطبيقها كبرنامج مفتوح المصدر.
Blockhain	هي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على ادارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسمات كتلا(**blocks**) . تحتوي على كتلة على طابع زمنيو روابط إلى الكتلة السابقة. صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة بها والحيلولة دون تعديلها، أي انه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومة

مقدمة

في ظل التغيرات الحالية والمتسارعة حظيت التكنولوجيا المالية بكم هائل من الاهتمام عبر زيادة الابتكارات والوسائل التي غيرت طريقة ممارسة الخدمات المالية في القطاع المصرفي، فقد اصبحت التكنولوجيا المالية مؤخرا تكتسب اهمية في كونها احد ابرز ما تستخدمه المؤسسات المالية اليوم لحماية مصالحها من الاخطار التي تواجهها، حيث افرزت وجه تمويلي جديد وناشئ مجسد في الشركات الناشئة، والتي مثلت تحدي امام البنوك التقليدية من جانب، ومن جانب اخر منافسا شرسا قد يقلل من فرصها الاستثمارية اذ لم تتدارك وتيرة العالم من التقدم التكنولوجي، حيث يخدم زبائنها بعدة ميزات تنعكس على المستثمرين الممولين من جهة وعلى المستفيدين على الخدمات المالية من جهة اخرى مما يسهم في دفع وتيرة العالم نحو التقدم.

يعتبر الاداء المالي هو احد المقومات المهمة في جميع الهياكل الاقتصادية سواء كانت مؤسسات اقتصادية، مالية او بنوك، كما يعتبر اداة لتدارك الثغرات التي قد تحدث في البنوك وإظهار الاخطار المالية التي من المحتمل ان يتعرض لها وبالتالي انذار ادارة البنك لمعالجة وتصحيح الانحرافات يضاف الى ذلك انه يعد اداة لتحفيز الادارة والعاملين لبذل المزيد من الجهد، بهدف خلق قيمة مضافة جديدة وتحقيق نتائج افضل لذا تلجأ البنوك لتقييمه.

باعتبار ان القطاع المصرفي الجزائري يشكل الركيزة الاساسية في دفع وتسيير الحركة التنموية، وذلك لما يمثله القطاع من اهمية بالغة خاصة لدوره في توفير مختلف الخدمات المصرفية لكافة القطاعات والمؤسسات المالية، تظهر ضرورة تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، فالقطاع المصرفي الجزائري يتعرض كغيره للعديد من المتغيرات والمؤثرات تؤثر على النظام الاقتصادي ككل وهذا ما يدفعها نحو البحث عن الحلول المثلى في سبيل تحقيق الريادة الاقتصادية وتحقيق ميزة تنافسية وتطوير ادائها المالي والاقتصادي.

الإشكالية:

في ظل ما سبق ذكره يمكن صياغة الاشكالية الرئيسة للدراسة على النحو التالي:

- **ما مدى تأثير التكنولوجيا المالية على مؤشرات الأداء المالي للبنوك في القطاع المصرفي الجزائري؟**

في ظل الاشكالية الرئيسية تطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على حقوق الملكية**ROE** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)؟
- هل يوجد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021) ؟
- هل يوجد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)؟

- هل يوجد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)؟

الفرضيات:

استجابة لمتطلبات الدراسة وقواعد البحث العلمي قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على حقوق الملكية**ROE** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

اهمية الدراسة:

في ظل الثورة الصناعية الرابعة زادت اهمية التعاملات الرقمية القائمة على التكنولوجيا المالية:

- التركيز على احد اكثر الموضوعات اهمية و المتعلق بالقطاع المصرفي الجزائري؛
- ابراز اثر التكنولوجيا المالية على مؤشرات الاداء المالي للبنوك؛
- مساهمة متواضعة في المجال العلمي.

اهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحليل مستوى الاداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2021؛
- قياس مدى تأثير التكنولوجيا المالية على مؤشرات الاداء المالي للبنوك في الجزائر؛
- معرفة اسباب ظهور التكنولوجيا المالية وأسباب اللجوء اليها؛
- ابراز اهمية التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري؛
- التعرف على أهم تقنيات وقطاعات التكنولوجيا المالية؛
- تحديد مفهوم الاداء المالي و مؤشراته ونموذج قياسه في البنوك.

أسباب اختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع نسبيا؛

- ارتباط الموضوع بالتخصص الدراسي؛
- مواكبة تطور المعاملات المالية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة؛
- الاهتمام الشخصي بالتطور التكنولوجي في القطاع المصرفي الجزائري وخاصة المعاملات الالكترونية.

حدود الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** القطاع المصرفي الجزائري.
- **الحدود الزمانية:** ارتكزت على إجراء دراسة تحليلية وقياسية وذلك لمعرفة درجة تأثير التكنولوجيا المالية على مؤشرات الأداء المالي بالقطاع المصرفي الجزائري سنة (2021/2011).

منهج الدراسة:

بما ان الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية و القياسية فقد تم اختيار :

– **المنهج الوصفي:** في وصف التكنولوجيا المالية تقنياتها و قطاعتها، اسباب اللجوء اليها مع معيقاتها، وشركاتها، ووصف الاداء المالي للبنوك، ومؤشرات تقييم الاداء المالي للبنوك.

– **المنهج القياسي:** في قياس اثر التكنولوجيا المالية على مؤشرات الاداء المالي للبنوك.

صعوبات الدراسة:

تتمثل في:

- ضيق الوقت؛
- حداثة الموضوع خاصة في القطاع المصرفي الجزائري؛
- عدم توفر القدر الكافي من الدراسات السابقة في هذا الموضوع خاصة كتب التكنولوجيا المالية وأداء المالي للبنوك؛
- صعوبة الحصول على كافة البيانات والإحصائيات في مؤشرات الاداء المالي للبنوك خلال الفترة (2014/2011).
- صعوبة ايجاد اثر مؤشرات التكنولوجيا المالية على الاداء المالي للبنوك خلال فترة زمنية قصيرة وذلك لنقص البيانات في هذه الفترات.

الدراسات السابقة:

كل دراسة هي امتداد للدراسات الاخرى ومن بين أهم الدراسات السابقة لموضوع دراستنا ما يلي:

للاطلاع عى الدراسة	1. **دراسة سعيدة حرفوش: التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة آفاق علمية، جامعة الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، المجلد11، العدد03، الجزائر، 2019: تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم التكنولوجيا المالية، وخصائصها واهم خدماتها ومجلاتها، التعرف على حجم الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية، وكذا الاستثمارات المدعومة برأس المال المغامر، التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي. تدور إشكالية البحث حول، في ظل التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا المالية في دول العالم، ما هو واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية؟ وإلى أي مدى يمكن للدول العربية مواكبة هذا التطور؟ من أهم النتائج التي خرجت بها الباحثة تمثلت في: ➢ التكنولوجيا المالية هي كل اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا لتطوير قطاع التمويل، وتعتمد خدماتها على السهولة والسرعة؛ ➢ تحاول الدول العربية مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا المالية في العالم، وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في الدول العربية بنسبة 43%، للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بعدد 30 شركة؛ ➢ بادرت العديد من دول المنطقة بإطلاق برامج ومسرعات في التكنولوجيا المالية، ويعتبر هايف فينتك بدبي، والخليج البحرين للتكنولوجيا المالية من أهمها؛ ➢ يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية صعوبات عدة أهمها: ضعف الأعمال، وندرة رؤوس الاموال المغامرة، بالإضافة إلى المشاكل القانونية والتنظيمية وكذلك مشاكل جودة خدمات الانترنت والاتصال. اتفقت دراستنا مع هذه الدراسة في اننا استعملنا نفس المتغير وهو التكنولوجيا المالية واختلفنا في اننا استعملنا متغير اخر وهو مؤشرات الاداء البنكي مع دراسة دولة الجزائر فقط اما هذه الدراسة شملت الوطن العربي.
للاطلاع على الدراسة	2. **دراسة عمارية بختي، غنية مجاني: دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي، مجلة المدير، جامعة الجزائر3، العدد02، 2020**: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان طبيعة التكنولوجيا المالية ودورها في دعم القطاع المصرفي. تدور إشكالية البحث حول، ما هو الدور الذي تلعبه شركات التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي؟

	من أهم النتائج التي خرج بها الباحثون تمثلت في: ➢ مساهمة التكنولوجيا المالية في رفع مردودية قطاع الخدمات في معدل نمو الاقتصادي. ➢ ضرورة تشارك شركات التكنولوجيا المالية مع البنوك من أجل حفاظ على ثقة العملاء (من البنوك) من جهة ومن جهة أخرى تقليل المخاطر الناتجة عن عدم وجود ضوابط تحكم شركات **fintch** وبذلك يكون هناك تكامل لدعم الاقتصاد نمو القطاع المصرفي إلى جانب الضمان استقراره. ➢ تدريب وتكوين يد عاملة متخصصة في الدول العربية في مجال التكنولوجيا ➢ تطوير الخدمات المالية الالكترونية لتشمل تحويل الاموال والمدفوعات والاقتراض والتامين. اتفقت دراستنا مع هذه الدراسة في استعمال نفس المتغير وهو التكنولوجيا المالية واختلفت في ان هذه الدراسة تمحورت حول دور التكنولوجيا في دعم القطاع المصرفي ، اما دراستنا تمحورت حول اثر التكنولوجيا المالية على مؤشرات الاداء المالي للبنوك في القطاع المصرفي الجزائري.
للاطلاع على الدراسة	3. **دراسة أمنة قاجة وآخرون: اثر تطبيق التكنولوجيا المالية على ربحية القطاع المصرفي بالجزائر: دراسة تحليلية وإحصائية قياسية للفترة (2010- ماي2022)**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 6، ع04، 2022، الجزائر: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى تبني الخدمات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري من خلال بعض المؤشرات الجزئية خلال الفترة 2010- 2019، إضافة إلى تحليل مؤشرات الربحية في هذا القطاع خلال نفس الفترة، وصولا إلى اختبار أثر الخدمات التكنولوجيا المالية على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة. تدور إشكالية البحث حول، ما أثر تطبيق خدمات التكنولوجيا المالية على ربحية القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة؟ من أهم النتائج التي خرج بها الباحثون تمثلت في: ➢ ساهمت جائحة كورونا (**COVID-19**) وبشكل كبير في تحقيق قفزة نوعية في حجم معاملات خدمات التكنولوجيا المالية المتاحة في الجزائر، نتيجة تغير سلوك المواطنين نحو تفضيل استخدام أدوات الدفع الالكتروني المتاحة لتسهيل حياتهم اليومية، غير أن هذا النمو يبقى دون معدلات انتشار في دول العالم الاكثر تقدما،

	ودون الوسائل التي تم تسخيرها من قبل الجهات المختصة، بمعدلات ضئيلة مقارنة مع احتياجات السوق الحقيقية. . ➢ هناك أثر اجابي ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية الممثلة بعدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر وعدد البطاقات البين بنكية المصدرة – رغم انحصارها ومحدوديتها – على ربحية القطاع المصرفي بالجزائر مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة. اتفقت دراستنا مع هذه الدراسة في اننا درسنا اثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي واختلفنا في ان هذه الدراسة تعلقت بمؤشر الربحية فقط اما دراستنا شملت اربع مؤشرات وهي العائد على حقوق الملكية، العائد على الاصول، الاصول السائلة على اجمالي الاصول، الاصول السائلة على الخصول قصيرة الاجل.
	4. بالمهبول داود، مقران المهدي، **التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتحسين الأداء المالي في البنوك–دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري (2016–2020)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2022، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التحول الرقمي في العمليات المصرفية وتأثيره على أداء القطاع البنكي في الجزائر، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم عرض واقع بعض مؤشرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر على غرار نصيب الفرد من الصرافات الآلية وتطور عدد البطاقات البنكية، بالإضافة إلى تحليل تطور مؤشر العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الجزائري وهذا خلال الفترة (2011–2019). ومن اهم النتائج التي خرج بها الباحث ما يلي: ➢ إلى أن البطاقات البنكية لها تأثير على الاداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري؛ ➢ في حين لا يوجد تأثير للصرافات الآلية على العائد على حقوق الملكية وتأثيرها ضعيف جدا على العائد على الاصول. افادتنا هذه الدراسة كونها تتشابه مع دراستنا في نفس المجال وهو التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري، كما استغلينا الفجوة البحثية لهذه الدراسة.

تقسيم الدراسة:

بهدف الإجابة عن التساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الاول كان بعنوان الاطار المفاهيمي للتكنولوجيا لمالية وتطرقنا فيه الى مختلف الجوانب النظرية تم من خلاله عرض الجانب النظري للتكنولوجيا المالية المتمثل في تعاريف واسباب اللجوء وخصائصها وخدماتها، تقنيات، قطاعات التكنولوجيا المالية ومعيقاتها وأبرز الشركات الناشئة فيها كما ختمنا في الاخير بأهم الفروقات بين التكنولوجيا المالية والخدمات التقليدية، اما في الفصل الثاني تطرقنا فيه للاطار المفاهيمي حول الاداء المالي للبنوك وأهميته وكيفية تقييمه، كما تحدثنا عن تعريف التقييم الاداء وأهميته، مراحله ومبادئه كما تناولنا كذلك معاييره ومعيقاته، وتعرفنا فيه الى اهم مؤشرات تقييم الاداء المالي، وفي الفصل الثالث خصصناه لتقديم القطاع المصرفي الجزائري وهيكلته، بالإضافة الى عرض اهم مؤشرات الاداء المالي فيه، ثم بعد ذلك تطرقنا لدراسة اثر التكنولوجيا المالية على مؤشرات اداء البنوك خلال الفترة (2021/2011) وذلك من خلال استعراض المتغيرات، الفرضيات الذي اعتمدنا من خلاله تحليل نتائج الدراسة الاحصائي، ثم اجراء دراسة قياسية من خلال الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة درجة تأثير مؤشرات الاداء المالي في التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي الجزائري ومناقشة النتائج المتحصل عليها، وذلك بتطبيق برنامج (**SPSS**).

الفصـــــل الأول

الاطار المفاهيمي

للتكنولوجيا المالية

تمهيد

شهد العالم ثورة تكنولوجية غيرت ملامحه في شتى المجالات، وقد كان قطاع الخدمات المالية أحد هذه المجالات، التي سهلت طريقة ممارسة الاعمال ونقل الاموال والمعاملات اليومية أصبح قطاع التكنولوجيا المالية احد ابرز القطاعات التي تتلقى الدعم من قبل صناع القرار في جميع أنحاء العالم.

وتعتبر التكنولوجيا المالية قطاعا جديدا يستقطب الشركات الناشئة التي ترغب في تحقيق أرباح طائلة وإيجاد مكانة مرموقة في القطاع الاقتصادي، كون التكنولوجيا المالية لا تتعلق بقطاع الخدمات المالية فقط لكن بكل الاعمال التجارية، التي تتعامل مع صناعة الخدمات المالية والشركات الناشئة مستخدمة تقنية البلوكتشين والعملات المشفر الذكاء الاصطناعي وغيرها لتقديم الخدمات المالية للمستهلكين بطريقة اسهل وأسرع منخفضة التكلفة، وأكثر أمانا وكفاءة وشفافية، وهذا النجاح سمح للتكنولوجيا بالنمو والانتشار في مختلف دول العالم، وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى ما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية**
- **المبحث الثاني: التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية**
- **المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية**

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية مجال متميز في يومنا هذا، وقد اكتسبت زخما كبيرا نتيجة الاستثمارات العالمية فيها، وبالرغم من بدايتها المتأخرة، استطاعت في السنوات الاخيرة أن تحقق رواجا كبيرا في الكثير من بلدان العالم، تسعى هذه الاخيرة جاهدة لتعزيز الاندماج المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات الاتصال، تجارة الإلكترونية، العملات الرقمية...الخ، بما يخدم زبائنها حيث تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجية لتطوير الخدمات المالية تنعكس على المستثمرين الماليين من جهة وعلى المستفيدين من جهة اخرى، ما يساهم في دفع وتيرة تقدم الدول.

المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

تشير التكنولوجيا المالية على التكنولوجيا المستخدمة في النظم الاخلاقية للمؤسسات المالية القائمة، وذلك في القرن الحادي والعشرين، ثم بدأت في التطور لتشمل العديد من القطاعات والصناعات المختلفة مثل التعليم والخدمات البنكية للأفراد وجمع الاموال والعلامات الرقمية المشفرة مثل: البتكوين وغيرها.

كما ساهمت في نشأة الشركات**Fintech** الناشئة التي تم إنشائها خصيصا لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات، حيث يستخدم التكنولوجيا في تحسين الانشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك[1]،هي ليست ظاهرة جديدة وحديثة، فالخدمات البنكية والمؤسسات الخدمات المالية لها تاريخ طويل من اجل تبين التكنولوجيا ويمكن اختصار هذه المراحل في المراحل الثلاثة التالية:[2]

أولا: المرحلة الاولى (1866-1967)

في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر المحيط الأطلسي، واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية، وعلى الرغم من بساطة التكنولوجيات المستخدمة في هذه المرحلة إلا انها شكلت نقلة نوعية في سرعة اداء المعاملات المالية ما شكل الانفجار الاول للعولمة المالية، حيث تتضمن هذه المرحلة بناء البنية التحتية التي ستدعم الخدمات المالية.

ثانيا: المرحلة الثانية (1967-2008)

[1] ماهية التكنولوجيا وأهم استخداماتهما، على الرابط:

http:// www.vapulus.com/ar تاريخ الاطلاع 28-03-2023 على ساعة 17.13.

[2] سعيدة حرفوش، " **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي** " مجلة آفاق العلمية، مجلد11، العدد03، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص728.

في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع الصناعة الخدمات التقليدية، ولتي استخدمت التكنولوجيا المالية من اجل توفير المنتجات والخدمات المالية وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الإلكترونية، وأنظمة المقاصة، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات البنكية عبر الانترنت.

ثالثا: المرحلة الثالثة (2008 إلى يومنا هذا)

منذ الازمة العالمية ظهرت شركات ناشئة جديدة، والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات المالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

وما ميز التكنولوجيا المالية هو الابتعاد عن العالم المالي الذي يهيمن عليه الغرب ويقر بالتقدم الذي يتم إحرازه في الخدمات البنكية الرقمية حول العالم. وبالنسبة للأسباب التي جعلت هذا الانتشار السريع عبر كافة الدول التي تستثمر فيها رؤوس أموال كبيرة، في مجال التكنولوجيا المالية وتطور معدلات الاستثمار فيها بوتيرة سريعة جدا، وهذا يتمثل في سهولة الوصول الى شرائح سكانية اوسع وذلك من خلال العالم الافتراضي وسهولة التعامل في عالم التكنولوجيا المالية نظرا للتطور الهائل في تقنيات وسائل الدفع الالكتروني دون دفع تكاليف كبيرة مقارنة بالعالم التقليدي.

و الجدول التالي يوضح مراحل تطور التكنولوجيا المالية:

الجدول رقم(1): جدول يوضح مراحل تطور التكنولوجيا المالية.

التاريخ	1967-1899	2008-1967	من2008 إلى يومنا هذا	
الحقبة	الفينتيك 1.0	الفينتيك 2.0	الفينتيك 3.0	الفينتيك 3.5
الجغراغيا	عالمي دول المتقدمة	عالمي /الدول المتقدمة.	الدول المتقدمة	الشركات الناشئة/ النامية.
العناصر الرئيسية	البنية التحتية/الحوسبة	تقليدية/ الانترنيت.	الهاتف المحمول/ الشركات الناشئة / الوافدون الجدد.	
نقطة التحول	الروابط	الرقمنة	الأزمة المالية العالمية 2008/ الهاتف الذكي.	ميزة المحرك الأخير.

Source: Douglas w،& Janos B Fin Tech Régulation and Reg Tech. 17082020.p06.

المطلب الثاني: مفهوم وأسباب ظهور التكنولوجيا المالية

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية

1. توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات التقليدية، وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها ارخص وأدق وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها وفي معظم الحالات يتم تطوير الخدمات والمنتجات بواسطة الشركات الناشئة؛[1]

2. وتعرف التكنولوجيا المالية على أنها رصيد المعرفة الذي يتم بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية أو تأمينية جديدة ومحسنة؛[2]

وفقا للمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق رأس المال "**IOSCO**"، يستخدم مصطلح التقنيات المالية **Fintech** لوصف مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتكنولوجيا الناشئة التي لديه القدرة على تحويل صناعة الخدمات المالية؛[3]

1. ويتكون مصطلح **(Fintech)** من مصطلحين، الأول "التكنولوجيا الثاني؛ "التمويل"، فهو يعني الشركات الناشئة المبتكرة التي تستعمل التكنولوجيا من أجل إعادة النظر في الخدمات المالية والبنكية، ففي اعقاب الازمة المالية سنة 2008، غادر الكثير من البنكيين والتجار المراكز المالية في العالم وشرعو في مغامرات رياد الاعمال(الاستثمار في رأس المال المغامر أو الجريء)، من أجل إعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الابتكار المالي.[4]

2. من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التكنولوجيا المالية تمثل تطور تكنولوجي حديث في الخدمات المالية والبنكية، يسعى إلى تحسين نوعية الأنشطة والخدمات المقدمة، ويمكن من الدخول السوق بمنتجات وخدمات مبتكرة وأنظمة مالية أكثر كفاءة من الأنظمة والخدمات التقليدية.

ونوجز في الجدول الموالي وجهات نظر بعض الباحثين والهيئات حول مفاهيم التكنولوجيا المالية:

---

[1] وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07،العدد03، جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تمنراست، الجزائر، 2018، ص:13.

[2] محمد شايب، **دروس في التكنولوجيا المالية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،2018، ص23.

[3] **Adam Judd ,a.o ,IOSCO Research Report on Financial Technologies(Fintech) , International organization of Securities commissions ,OICU –IOSCO , 2017,P2.**

[4] .سعيدة حرفوش، " مرجع سبق ذكره، ص 726.

الجدول رقم(2): وجهات نظر بعض الباحثين والهيئات حول مفاهيم التكنولوجيا المالية

الباحث	التعريف
حسب **MICU &** **MICU ;2016**	التكنولوجيا المالية تمثل قطاع جديد في الصناعة المالية حيث تضم الكم الهائل من التكنولوجيا المستخدمة في التمويل لتسير التجارة وكذلك تضم جميع الابتكارات الجديدة في مجال الخدمات المالية.
حسب **shim &** **shin.2016**	**Fintech** هي عبارة عن قطاع الخدمات المالية الناشئة التي تشمل الدفع من الطرف الثالث، منتجات التأمين، إدارة المخاطر، الإقراض من نضير إلى نضير.
حسب لجنة بازل للرقابة البنكية	عرفت على أنها "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج الاعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الاسواق والمؤسسات المالية".
مجلس الاستقرار المالي **FSB**	ابتكار القائم على التكنولوجيا في المجال المالي والخدمات التي تؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة التي لها تأثير مادي مرتبط بتقديم الخدمات المالية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7،العدد3، جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تمنراست، الجزائر، 2018، ص14.
- حسب مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية، الموقع الالكتروني: **www.bis.org**

تجدر الإشارة هنا أن التكنولوجيا المالية تقوم على أربعة جوانب أساسية نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3): الجوانب الأساسية للتكنولوجيا المالية

الجانب المادي	يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة
الجانب الإستخدامي	يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات
الجانب العلمي	يتمثل في المعرفة المالية والعلمية المطلوبة
الجانب الابتكاري	يتمثل في اكتساب المهارات الازمة لتقديم الخدمات المالية والبنكية

المصدر: عبد القادر مطاي، **متطلبات إرساء التكنولوجيا البنكية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013، ص24.

ثانيا: خصائص التكنولوجيا المالية

تتميز التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:[1]

1. **السرعة:**

تكنولوجيا المعلومات تؤدي عملية معالجة المعلومة من تحويل ومعالجة والحساب بطريقة سريعة مقارنة مع الإنسان، وهذه الخاصية سمحت بتخفيض وقت معالجة المعلومات بشكل كبير؛

2. **تقريب المسافة:**

وتعني الاقتصاد المعتبر في الوقت المستغرق في الاتصال عن بعد، ففي الوقت الحالي أصبح بالإمكان النقل الفوري لأحجام جد كبيرة من المعلومات بين دول العالم؛

3. **القدرة على التخزين:**

يتضح هذا من خلال التطور في الوسائط الإلكترونية المستعملة في تخزين المعلومات وكذلك التطور المستمر في أنظمة تسيير قواعد المعطيات والوثائق الموجودة التي تسمح لكل مستعمل إلى الوصول إلى كتلة كبيرة من المعلومات مهما كان تخزينها؛

4. **مرونة الاستعمال:**

وهي خاصية جد أساسية وتتمثل في إمكانية استعمالها في مجالات جد واسعة ومختلفة.

وتتميز التكنولوجيا بعدة خصائص أهمها:[2]

- التكنولوجيا علم مستقل وعملي يهتم بتطبيق النظريات بشكل منتظم؛

[1] فاطمة الزهراء سبع، **واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الاسلامية**، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة، الاغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد02 ،2021، ص ص:255،256.

[2] محمود عام الدين، **تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجمهوري**، دار العربي مصر، 1990، ص15.

- التكنولوجيا هادفة، فهي تحقق الرفاهية للناس وتحل المشكلات التي تحسن حياتهم؛
- التكنولوجيا متطورة، كما انها تستمر في التطور بحث تخضع دائما الى عمليات المراجعة والتعديل والتحسين وهي شاملة لجميع الميادين؛
- التكنولوجيا تعد عملية ديناميكية حيث تبقى في تفاعل مستمر مع المكونات ؛
- تستخدم التكنولوجيا جميع الامكانيات المتوفرة سواء كانت مادية او غير مادية بأسلوب فعال للحصول على النتائج المرجوة بكل حرفية.

ثالثا: أسباب ظهور التكنولوجيا المالية

ادت التكنولوجيا المالية الى تطوير الخدمات المالية وتقديمها الى العملاء في البنوك التجارية ومن بين الأسباب التي أدت إلى ظهور التكنولوجيا المالية ما يلي:[1]

1. أظهرت أزمة المالية العالمية 2008 للمستهلكين بشكل واضح أوجه القصور في النظام البنكي التقليدي الذي أدى إلى الازمة؛
2. ظهور تكنولوجيا جديدة ساعدت على توفير التنقل، وسهولة الاستخدام(التصور المعلوماتي)، والسرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية.

إضافة إلى أسباب أخرى تمثلت في:[2]

- حدوث تطور هائل في الادوات المالية وتوسع مجال التعامل بالتكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى التطور الهائل في تقنيات الدفع الالكتروني؛
- سهولة الوصول إلى شرائح سكانية أوسع من خلال العالم الافتراضي ومواقع التواصل الاجتماعي؛
- سهولة التعامل في عالم التكنولوجيا المالية(**Fintech**)، مقارنة بالعالم التقليدي الذي يستوجب التعامل فيه على الاقل فتح حسابات بنكية في الداخل والخارج ؛
- ضآلة التكلفة في التعامل في التكنولوجيا المالية وسهولة الوصول إلى خدمات جيدة دون دفع تكاليف كبيرة.

المطلب الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية وأسباب اللجوء أليها

أولا: اهمية التكنولوجيا المالية

إن التكنولوجيا المالية تربط بقطاعي التكنولوجيا المعلومات والاتصال والقطاع المالي، حيث أن وجود أطار عمل للتعاون بين الجهات التنظيمية المالية في الموضوعات المتعلقة بالابتكار المالي من شأنه أن

[1] عمارية بختي، غنية مجاني، **دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي**، مجلة المدبر، جامعة الجزائر3، العدد02، 2020، ص99.

[2] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص728.

يساعد على بناء قدرات مؤسسية وتعزيز ظروف إطار العمل المتكامل من أجل التوسع في تكنولوجيا التمويل والمتعلقة بالشمول المالي. ولا تقتصر أهمية التكنولوجيا المالية على تحسين خدمة العملاء فحسب، فهي تساهم في تحقيق الاهداف أوسع مثل التنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

ويكمن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية في مدى مساهماتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستهدفة ماليا وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.[1]

- تعتبر التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن ذات أهمية كبيرة يمكن تجسيدها فيما يلي:[2]

1. تعزيز الابداع والابتكار في القطاع المالي لتنمية المعاملات الاقتصادية؛
2. رقمنة القطاع المالي وتحقيق المصداقية والشفافية؛
3. تعزيز الرغبة للتعاملات وكسب الزبائن وتوسيع شريحة القطاع المالي؛
4. تسهيل اتاحة مصادر التمويل لمختلف المؤسسات المتوسطة؛
5. تسهيل المعاملات التجارية الكبرى ومساهمة في توسيع النشاطات المالية؛
6. استخدام التكنولوجيا المالية يضمن الامتثال للوائح للتنظيمية والحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي؛
7. تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعامل مع الجهاز البنكي؛[3]
8. تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛
9. تسيير التجارة الخارجية تحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة والفعالية وخفض التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود؛
10. تسهيل اتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
11. يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية الى رفع كفاءة العمليات الحكومية وهو ما يستدعي القيام بالمزيد من الاصلاحات لسد الفجوات في الاطر المعينة بحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

ثانيا: أسباب اللجوء للتكنولوجيا المالية

---

[1] فاطمة الزهراء سبع، مرجع سبق ذكره، ص257.

[2] عبد الغاني مولودي، فتيحة علالي، **الابتكار في التكنولوجيا المالية كألية للرقمنة ومساهمتها في الحد من استخدام الورق**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد03، العدد02، جامعة احمد دراية ،ادرار – الجزائر، 2019، ص15.

[3] مليكة بن عقيلة، يوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، الجزائر ،2018، ص93.

تساهم التكنولوجيا المالية في تحسن طرق التمويل، فهي تؤدي دورا منافسا او مكملا للبنوك التجارية من أجل تطوير الخدمات المالية وتقديمها لعملائه، ويعتبر هذا السبب الرئيسي للجوء إليها، إضافة إلى ذلك : تتمثل الحوافز التي تدفع الأفراد لاستخدام التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:[1]

1. **معالجة أسرع للمعاملات المعقدة:**

فمن خلال هذه التكنولوجيا أصبح من السهل معالجة المعلومات المالية بشكل أسرع وتسوية جميع الحسابات بشكل صحيح ما ينعكس على زيادة المستوى العام للجودة في هذا القطاع.

2. **شمول مالي أفضل:**

تمكن التكنولوجيا المالية الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم سواء على مستوى المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمن حيث يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

3. **خفض تكلفة الخدمات:**

في الكثير من الأحيان، لا تحتاج الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى وجود مادي في المناطق التي تغطي خدماتها، مما يؤدي انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء بالإضافة إلى تقليل الوقت المستغرق في المعاملات مثل: طلبات القروض.

4. **تقديم التحليلات المالية المتقدمة:**

تتمكن تلك التقنية من تقديم التحليلات المالية المتقدمة وذلك من خلال توافر مخزون ضخم للبيانات، مما يمكن المؤسسات من إعادة تصميم منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء والتي تم تجاهلها من قبل المؤسسات المالية التجارية.

5. **نقل المعرفة وتحقيق الشفافية:**

تتيح الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية المعرفة والخبرة المتراكمة للمستثمرين الجدد وكفاءة استخدام رأس المال والموارد كما تساعد على تعزيز الشفافية التي من شأنها تحسن من ثقافة المؤسسات.

---

[1] عماد مروة، **فينتك قوة للتحول في القطاع المالي والمصرفي**، مقال متوفر على الرابط:
https://www.al-ain.com/article/fintech-economy
تاريخ الاطلاع :2022/04/28.

الشكل رقم(1):أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية.

المصدر: عماد مروة، **فينتك قوة للتحول في القطاع المالي والمصرفي**، مقال متوفر على الرابط:

al-ain.com/article/fintech-economy.www//https:

تاريخ الاطلاع:2022/04/28.

من خلال ما سبق فإن أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية يعود إلا النقاط التالية:[1]

- تسمح بتخفيض التكاليف؛
- تسريع الخدمات مقارنة بالطرق التقليدية؛
- تسمح بالوصول إلى شرائح سكانية واسعة؛
- حلول تطويرية للأدوات المالية؛
- انخفاض ولاء العملاء في البنوك التقليدية.

[1] حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، **تكنولوجيا المعلومات... ثروة اقتصادية جديدة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاد، مجلد07، العدد03، جامعة احمد بوقرة بومرداس، المركز الجامعي تمنراست الجزائر، ص ص: 40:39.

المبحث الثاني: تقنيات وقطاعات التكنولوجيا المالية ومعيقاتها

نتيجة للتطورات الهائلة والمتسارعة للتكنولوجية المالية تحولت هذه الأخيرة من تكنولوجيا داعمة إلى تكنولوجيا أساسية في القطاعات المصرفية وذلك بتقديمها للابتكارات تسهل وتسرع من العمليات والخدمات المالية والمصرفية، لا كن رغم ذلك فهي تعاني من عدة معيقات.

المطلب الأول: التقنيات الاساسية والمستحدثة للتكنولوجيا المالية

أولا: التقنيات الاساسية

التكنولوجيا المالية **fintch** في العالم تعتمد على التقنيات الأساسية التالية:

1. **الإنترنت:** وهو العامل الأساسي بدون منازع، المنتسبون الجدد لم يعودون في حاجة إلى شبكة اتصال مخصصة ويستطيعون نتبادل المعلومات بتكلفة أقل.[1]
2. **الهواتف الذكية:** هذا الجهاز المتعدد الوظائف يلعب دور كبير في تطوير **fintch** في قطاع(**B2C**) من المؤسسة إلى المستهلك بدون التبني الشامل للهواتف الذكية فان: البنوك الجديدة، الدفوعات بواسطة **QR** (تقنية واسعة الاستعمال في آسية)، وخدمات الدفع، ما كانت لترى الضوء.
3. **ال RFHD وال NFC:** التعريف بواسطة موجات الرديو(**RFID**) وتطبيقه في المسافات القصيرة **NIC** أساسية في الدفع بدون اتصال بواسطة البطاقة البنكية، أو بواسطة تطبيق المحفظة الالكترونية المخزنة في الهاتف الذكي.
4. **ال APIs هذا اختصار لمصطلح Application Programming Interface "تطبيق برمجة واجهة"**. يمثل برنامج في الاعلام الآلي قادر على تبديل معطيات مع أخرى مثلا في اطار البنوك المفتوحة "**Open Banking**" ال **API** للبنك تستطيع توصل معلومات الشركات خارجية أو لأطراف أخرى كمجمعي الحسابات البنكية أمثلة أخرى استخدام ال**API** بواسطة البنوك الجديدة **néobanques** للاتصال ببرمجيات المحاسبة وكذلك بواسطة أرضيات التجارة عبر الخط من أجل الاتصال بخدمات الدفع.
5. **التشفير:** مجال النشاط هذا معقد جدا يستخدم فيها موارد(برمجيات وتجهيزات) بغرض تعديل المعطيات بطريقة تجعلها غير مرئية من الأطراف الغير مصرح لها، وبدون تشفير لا يوجد امكانية لتبادل المعلومات المالية.

[1] جداييني ميمي، **واقع وتحديات التكنولوجيا المالية "الفنتك" في المنطقة العربية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022، ص129.

6. **الترميز "tokenisation":** تحويل البيانات الحساسة بالترميز توفر طبقة حماية اضافية في التحويلات على عكس التشفير لايمكننا ايجاد المعلومات الابتدائية انطلاقا من الرمز، مثلا معلومات البطاقة المصرفية للزبائن يتم تحويلها إلى رموز لا يمكن استخدامها إلا بواسطة المستخدم.
7. **التعلم الآلي "machine learning":** يرتكز على معالجة كمية كبيرة من البيانات، مجال البحث والتطبيقات هذا يتكون من برنامج اعلام الي يسمى الذكاء الاصطناعي يقوم بمهام معينة كالكشف عن الأنماط، والشذوذ إن وجد، وهذا سيعدل بعمق قطاعات الاستثمار، والتأمينات. والمحاسبة.
8. **السحابة "cloud":** تعرف على أنها تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى السحابة، وهي نظام خادم يتم الوصول إليه عن طريق الإنترنيت، على عكس ما تحتاجه الحوسبة التقليدية التي نستخدمها من توفر البيانات والبرامج التي ينشئها المستخدم على أجهزته الخاصة، وتقوم على عدم حاجة المستخدم لتخزين أي من بياناته على أجهزته الخاصة، وعدم حاجته البرامج متنوعة أو معقدة، وتعتمد البنية التحتية للحوسبة السحابية على مراكز البيانات المتطورة والتي تقدم مساحات تخزين كبيرة للمستخدمين كما أنها توفر بعض البرامج كخدمات للمستخدمين ومن أهم المشتغلين في هذا المجال شركة **Amazon** و**Google**.[1]
9. **تحليل البيانات الكبرى:** هي الحلول والعمليات والإجراءات التي تسمح للمنظمة بإنشاء ومعالجة وتخزين وإدارة مجموعة كبيرة نسبيا من البيانات للحصول على المعلومات، وكانت أول الشركات التي احتضنها واشتغلت بها هي **Google**، **eBay**، **FACEBOOK**، وقد نجح **Google** في العمل بهما في مساعدة أشخاص في البحث من خلال ملايين المواقع الإلكترونية بدقة متناهية عن طريق البيانات لإعطاء نتيجة فورية، بالاختصار تحليل البيانات الضخمة تعني:

تخزين كمية كبيرة من البيانات، فحصها أو التنقيب عنها، الحصول على المعلومات المناسبة والتعرف. على الارتباطات غير المعروفة وما شابه ذلك لدعم اتخاذ القرار.

10. **سلسة الكتلة أو Block Chain:** هو أكبر سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل أصل الملكية من طرف إلى آخر في الوقت نفسه دون الحاجة إلى وسيط، مع تحقيق درجة عالية من الأمان بعملية التحويل المواجهة محاولات الغش والتلاعب. ويشترك في هذا السجل جميع أفراد حول العالم، أو يمكن اعتبار البلوك شين حاليا أكبر قاعدة بيانات موزعة عالميا بين الأفراد. وقد تم استخدام هذا النظام لأول مرة عام 2008 من ضمن تطبيقاتها غير المحدودة التي يمكن استخدامها في العملات الرقمية المشفرة.

ثانيا: التقنيات المستحدثة:

إن التطور الذي شهدته التكنولوجيا المالية اسفر عنه تقنيات جديدة، نذكر منها:

[1] خالد بيلوطة، رمضان براغثة، **أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر،2021-2022، ص20.

1. **العملات المشفرة:** هي عملات افتراضية من النوع الأخير مثل البيتكوين حيث يمكن شرائها بأموال تقليدية كما تباع أيضا مقابل المال التقليدي، ويمكن استخدامها لشراء كلا النوعين من الأموال الرقمية والسلع والخدمات الحقيقية.
2. **الذكاء الاصطناعي:** يعرف بأنه مجموعة الجهود المبذولة لتطوير نظم المعلومات المحوسبة بطريقة تستطيع أن تتصرف فيها وتفكر بأسلوب مماثل للبشر هذه النظم تستطيع أن تتعلم اللغات الطبيعية وإنجاز مهام فعلية بتنسيق متكامل أو استخدام أشكال إدراكية لترشيد السلوك المادي. ويضع كتاب وينستون وبرندرجاست 1984 ثلاث أهداف أساسية للذكاء الاصطناعي تتمثل في: جعل الأجهزة أكثر ذكاء(هدف رئيسي)، فهم ماهية الذكاء وجعل الأجهزة أكثر فائدة.
3. **العقود الذكية:** عرفت بأنها أوامر ذاتية التنفيذ يمكن العمل على برمجتها في ظل شروط محددة، وتستخدم منصة مصممة خصيصا لأغراض إنشاء العقود الذكية وهي عقود تتم بشكل أوتوماتيكي دون الحاجة إلى وسطاء أو طرف ثالث بين طرفي التعاقد وهي عقود محمية من التلاعب والتزوير ولا تحتاج إلى بنوك أو محاكم لإتمام العقد.

والجدول الموالي يوضح بعض التقنيات الأخرى للتكنولوجيا المالية.

الجدول رقم(4) بعض التقنيات الأخرى للتكنولوجيا المالية

الاستشاري المالي **Robo Advisor**	وهي منصات تعمل على توفير تصالح الاستثمار باستخدام الخوارزميات المالية فهي. الحاجة لمديري الاستثمار البشري، مما يقلل بشكل كبير من تكلفة إدارة المحفظة.
التكنولوجيا التنظيمية **RegTech**	هي تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية على الالتزام بقواعد الامتثال المالي مثل: رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال(**Anty-Money Laundering(AML** وتعرف على عميلك **KYC** الذي يتحقق من عملاء المؤسسات المالية لمنع الاحتيال.
المعاملات المصرفية المفتوحة **Open Banking**	وتنص على أن البنوك يجب أن تسمح للشركات كطرف ثالث بتطوير تطبيقات جديدة باستخدام بيانات البنك مثل: تطبيقات المحمول للسماح للعملاء بتحكم أكبر في بياناتهم المصرفية والقرارات المالية.
المسرعات **Accelerators**	والمعروفة أيضا به مسرعات البذور وهي برامج يتم اعتمادها من قبل المؤسسات المالية التوجيه العمل مع الشركات الناشئة في التكنولوجيا.

المصدر: خالد بيلوطة، رمضان براغثة، **أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر،2021-2022، ص21.

المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية وخدماتها

نظرا للانتشار السريع والهائل للتكنولوجيا المالية في جميع انحاء العالم، فقد ساهمة في تطوير وتوسيع القطاعات والخدمات المالية، حيث شملت عدة قطاعات وخدمات مالية نذكر منها ما يلي:

أولا: قطاعات التكنولوجيا المالية

وفقا للجنة الرقابة المصرفية فإن التكنولوجيا المالية مرتبطة بثلاث قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية وهي: [1]

1. **قطاع الائتمان والإيداع وجمع رأس المال:**

يشمل قطاع الائتمان والإيداع وجمع رأس المال أو ما يسمى << حلول الإقراض >> خدمات التمويل الجماعي، ومنصات الإقراض بين النظراء وتقييم مخاطر الائتمان، ومنصات مقارنة القروض.

2. **المدفوعات والمقاصة والتسوية:**

قطاع المدفوعات والمقاصة والتسوية او ما يسمى << حلول الدفع >> فيشمل المحافظة المالي الإلكترونية، والعملات الرقمية المشفرة، وتحويلات الند لند(**peer-to-peer transfers**)

ومنصات تبادل العملات، والمدفوعات عبر الاجهزة المحمولة وعبر الحدود، إذ يؤدي وجود سوق عالمية وعملاء ذوي توجه دولي إلى تنامي الطلب على خدمات الدفع المتجانسة والمتسقة عبر المناطق الجغرافية.

3. **إدارة الاستثمار / الثروات:**

يتضمن قطاع إدارة الاستثمار والثروات أنظمة التداول فائقة السرعة، ومنصات نسخ الصفقات، والتداول الالكتروني، واستثمارات إلكترونية.

وحسب لجنة بازل، فإن أكبر عدد من مزودي خدمات **fintech**في العالم هم في فئة المدفوعات والمقاصة والتسوية(41%) تليها خدمات الائتمان والودائع وجمع رأس المال.

ثانيا: خدمات التكنولوجيا المالية

يمكن إيجاز الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية في العناصر التالية:

لتوضيح ذلك بشكل جيد سنعتمد على الشكل التالي:

[1] قدوري طارق، زغدي باديس، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2022، ص875-876.

الشكل(2): معدل اعتماد قطاعات التكنولوجيا المالية 2015-2017

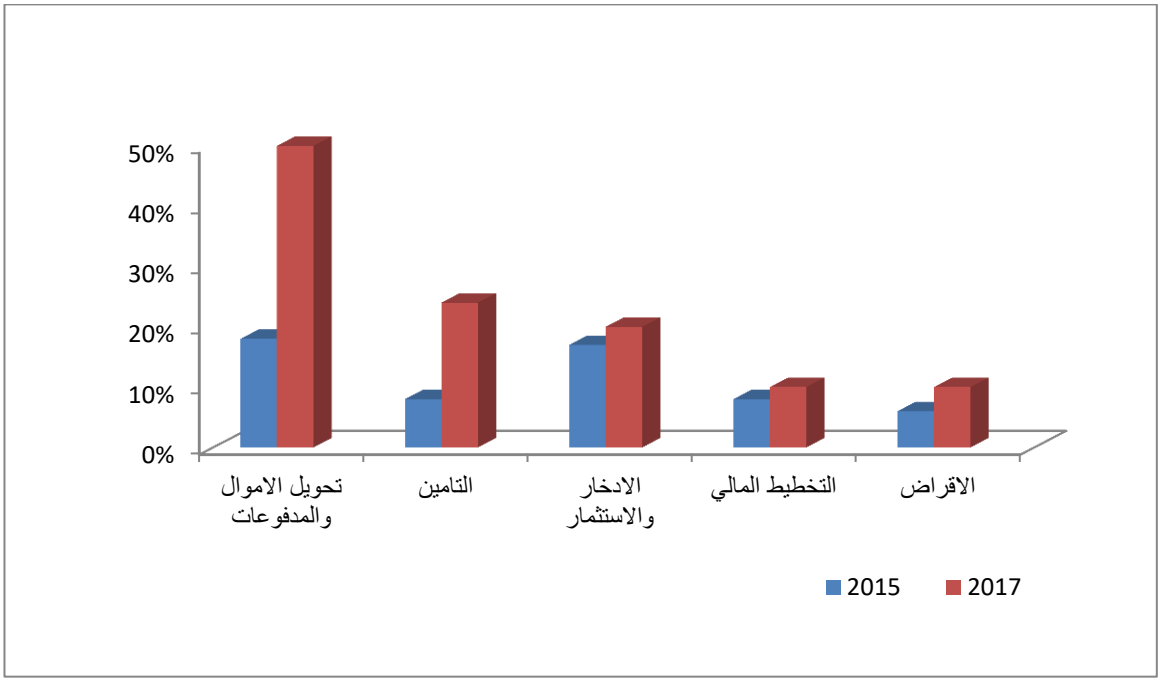

المصدر: بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، **واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة بومرداس، المجلد 04، العدد 03، الجزائر، 2020، ص114.

1. **خدمات المدفوعات وتحويل الأموال:**

وهي الخدمات التي توفرها بعض الشركات عن طريق المواقع الإلكترونية أو تطبيقات الهاتف المحمول للقيام بعمليات الشراء من المتاجر الإلكتروني، دون الحاجة للتنقل أو الإفصاح عن المعلومات البنكية للمستهلك وكذا إمكانية تحويل الأموال إلى الخارج **Transfer Wise** وتبادل العملات "**Kantox**" بأقل تكلفة. وحسب الشكل رقم 04 يعتبر قطاع المدفوعات وتحويل الأموال من أبرز خدمات التكنولوجيا المالية، حيث عرف هذا القطاع نموا كبيرا من 18 % في 2015 إلى 50 % في 2017 ومن بين سنة دول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية نجد الصين في المرتبة الأولى في استخدام هذا النوع من الخدمات بنسبة 83 %. وتعتبر شركة "**PayPal**" إحدى أكبر الشركات التي توفر خدمات الدفع الإلكتروني بحيث تقدر القيمة السوقية لهذه الشركة ب 60 مليار دولار، في حين يقدر رقم معاملاتها السنوي ب 50.1مليار دولار مع أرباح صافية تتجاوز 5 مليار دولار.[1]

2. **خدمات الإقراض والحصول على رؤوس الأموال:**

يشمل الشركات التي تقدم خدمات الإقراض من نظير إلى نظير والتمويل الجماعي وتدوير المال ومنصبات مقارنة القروض.

[1] بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، **واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة بومرداس، المجلد 04، العدد 03، الجزائر، 2020، ص115-117.

أ- **الإقراض من نظير إلى نظير:**

يعتبر الإقراض من نظير إلى نظير **Peer to Peer** نوعًا جديدًا من اقتصاد المشاركة تساعد منصات الإقراض "**P2P**" على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط..

ب- **التمويل الجماعي أو التشاركي" Crowdfunding":**

هي منصات إلكترونية لجمع الأموال من عموم الناس وذلك بهدف تمويل مشروع ما يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح مميزات وأهداف مشروعه مع تحديد تكلفة المشروع ويمكن لصاحب الفكرة استخدام الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب لتمويل المشروع خلال فترة زمنية محددة. فكرة مواقع التمويل الجماعي بسيطة كانت كمتنفس للمبدعين ورواد الأعمال لأنها أسهمت أولا في زيادة حريتهم المالية وثانيا ساعدت في تخليصهم من سلطة المستثمرين وكمثال نجد شركة إيواء " **IWWA**" الأردن 2013.

ج- **تدوير المال:**

وهي منصة للإقراض الائتماني الرقعي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدمها وكمثال نجد شركة "**Money Fellows**" بمصر 2014. أي تتيح هذه الخدمة للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء للبنك. كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال.

د- **منصات مقارنة القروض:**

هاته المنصات لعبت دور الحل التمويلي البديل لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة توفر منصات المقارنة مختلف العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة والتكلفة المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت لذلك. وكمثال على ذلك نجد شركة **compareit4me.com** – الإمارات 2011 ولقد حققت خدمات هذا القطاع نموا من 6 % في 2015 إلى 10 % في 2017.

1. **إدارة الثروات:**

تحت هذا البند فإن خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار ومن الشكل رقم 02 نلاحظ أن لجوء الأفراد لخدمات التخطيط المالي وكذا خدمات الادخار والاستثمار في تزايد لكن بوتيرة بطيئة مقارنة بالخدمات الأخرى حيث كان معدل نمو اعتماد خدمات التخطيط المالي 25 % في 2017 مقارنة بسنة 2015 أما خدمات الادخار والاستثمار حققت معدل نمو 17 % في 2017 مقارنة بسنة 2015.

2. **تكنولوجيا التأمين:**

يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على سجل ائتماني لكن شركات التكنولوجيا المالية وجدت الحل لذلك، حيث تربط شركات

التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين. ونظرا لما توفره تكنولوجيا التأمين من إيجابيات لمستخدمها(سهولة الاستخدام وقلة التكلفة). فقد حققت النشاطات التأمينية للتكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة نموا جد ملحوظ، حيث كانت نسبة اعتماده في 2017(24) ثلاثة أضعاف نسبة اعتماده في 2015(8%). وحسب توقعات الخبراء فإن معدل اعتماد هذا النوع من الخدمة سيحقق في السنوات المقبلة نسبة 39%.

3. **العملات الرقمية المشفرة:**

تتيح التكنولوجيا المالية مجموعة كبيرة من الحلول المالية المبتكرة مثل العملات الرقمية المشفرة "**Cryptocurrencies**"القائمة على سلسة مجموعات البيانات، أو كما يطلق عليها البلوكتشين "**Blockchain**" إن العملة الرقمية المشفرة هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيا لا يتم اصدارها من طرف البنك المركزي أو السلطات العامة وليست بالضرورة متعلقة بعملة ورقية الدولار اليورو...)، إنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع، والعملة الافتراضية الأكثر شعبية حاليا هي البتكوين "**Bitcoin**.

الجدول رقم(5): أشهر العملات المشفرة

العلمة	تعريفها
البيتكوين **Bitcoin**	وصفه **Satoshi** بأنه نسخة محدثة من المعاملات التي تتم من نظير إلى نظير إلكترونيا، والتي تسمح بإرسال المدفوعات عبر الإنترنيت مباشرة من طرف إلى آخر.
لا يتكوين **Litecoin**	تعمل كنظام للسداد أو التحويل عبر الإنترنيت مثل أي شبكة مصرفية على الإنترنيت، يمكن للمستخدمين استخدامها لتحويل القيمة إلى بعضهم البعض. ولكن بدلا من استخدام الدولار الأمريكي تحرى المعاملات بوحدات لايتكوين.
اليروم **Ethereum**	عبارة عن منصة جوسية تقوم على السجلات المتسلسلة ونظام تشغيل يتميز بوظائف العقود الذكية.

زيكاش **Zcash**	عملة مشفرة تهدف إلى استخدام التشفير لتوفير خصوصية مستخدميها مقارنة بالعملات المشفرة الأخرى مثل البيتكوين.
ريبل **Ripple**	عملة مشفرة معتمدة للتعاملات من نظير إلى نظير مصممة للعمل بسلامة مع الإنترنيت لتوفير طريقة مباشرة وآمنة لإرسال المدفوعات على الويب.
داش **Dash**	عملة مشفرة وهي شكل من أشكال التنظيم الذاتي اللامركزي، تسمح العملة بالمعاملات السريعة التي لا يمكن تعقبها.
مونرو **Monero XMR**	عملة مشفرة مفتوحة – أي في المتناول الحر لمجتمع مالكيها والمتعاملين بها " تم إنشائها في أفريل 2014 وتركز على تحقيق الخصوصية واللامركزية وإمكانية التوسع وتعمل على أنظمة: **FreeBSD, Android, Lynux, macOS, windows**
ابوس **EOS.10**	من بروتوكولات السجلات المتسلسلة، يحاكي البروتوكول معظم سمات جهاز كمبيوتر حقيقي بما في ذلك الأجهزة المعالجة **Processer**، ذاكرة عشوائية **RAM**، تخزين القرص الصلب، مع موارد الحوسبة موزعة بالتساوي بين حاملي العملة، تعمل **EOSIO** كمنصة ذكية للعقود ونظام تشغيل لا مركزي مخصص لنشر التطبيقات اللامركزية على نطاق موسع وفقا للنموذج لا مركزي مستقل الحركة.
كاردانو **Cardano**	هي منصة غير مركزية مفتوحة المصدر العقود ذكية، تم إطلاقها في سبتمبر 2017 بواسطة تقنية السجلات المتسلسلة **Blockchain** وعلى أساس هذا النظام ولدت عملة **Cardano/Ada** عملة مشعرة يمكن شرائها في البورصات المتخصصة.

المصدر: فريد حبيب ليان، **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل**، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت، نوفمبر 2019، ص28.

لتوضيح تصنيف قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية بشكل جيد سنعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم(3): تصنيف قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية

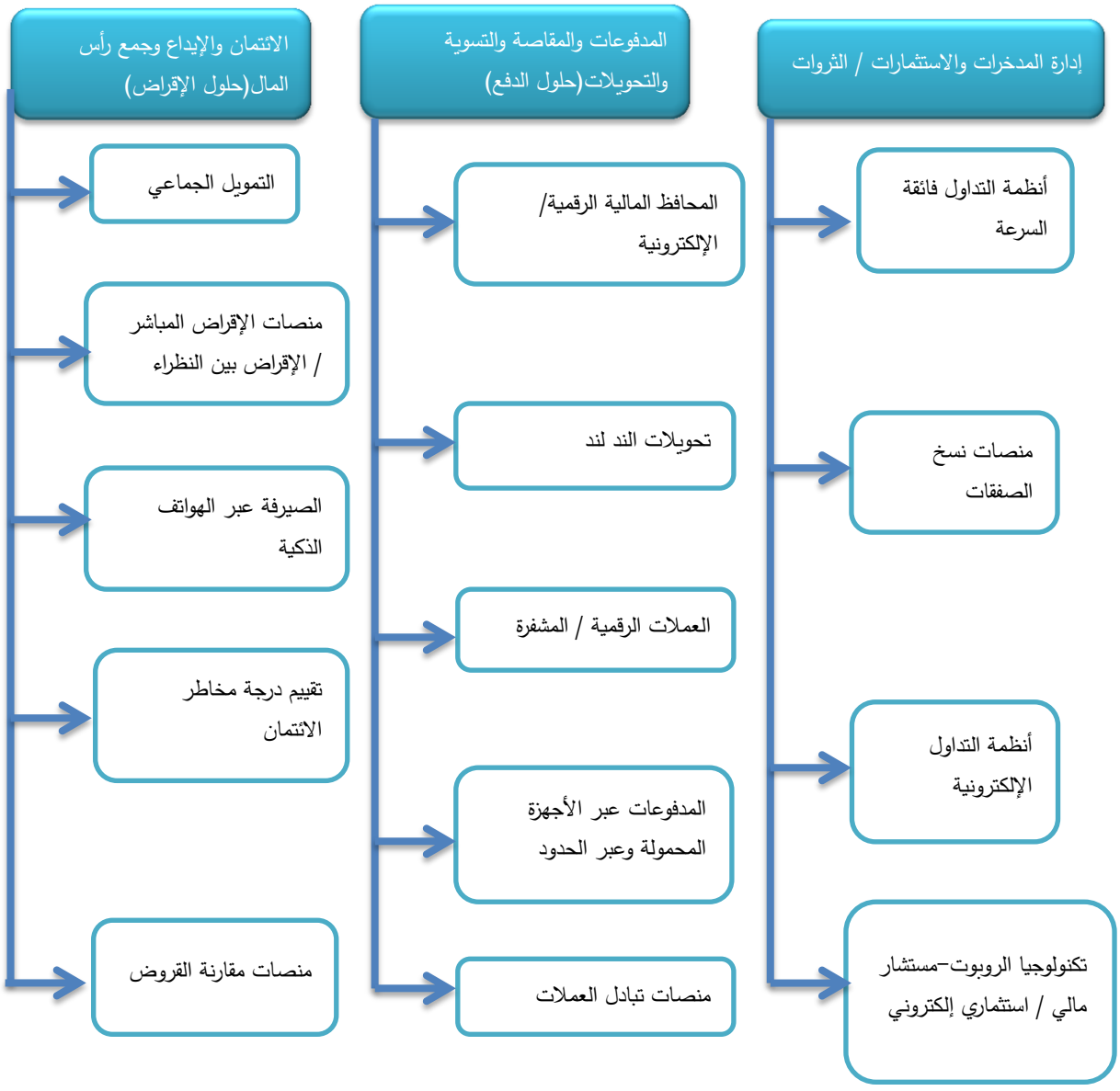

المصدر: قدوري طارق، زغدي باديس، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2022، ص878.

ثالثا: معيقات التكنولوجيا المالية

رغم حداثة التكنولوجيا المالية وانتشارها السريع في شتى المجالات إلا أنه لا تزال هناك معوقات كبيرة هيكلية ومؤسسية وعلى صعيد السياسات تواجه نمو التكنولوجيا المالية: [1]

- ضعف بيئة العمل بوجه عام: في نهاية عام 2016 لم تكن هناك سوى الإمارات العربية المتحدة في الربع الأعلى من مؤشر ممارسة العمل الذي يعده البنك الدولي، ولا تزال القيود على دخول الكيانات الأجنبية إلى تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل إلى الأسواق.
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي يرتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة، على سبيل المثال، قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة الركود، عند حوالي مليار دولار وقد تراجعت أكثر في ظل انخفاض أسعار النفط، كذلك يلاحظ أن الاستثمارات لا تزال مركزة في الإمارات العربية المتحدة بينما توجد عدة عوامل مقيدة للنمو بما فيها القواعد التنظيمية التي تفرض القيود.
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو هذا القطاع: رغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية في معظم البلدان، إلا أن التقدم كان محدودا في وضع قواعد تنظيمية أخرى للتكنولوجيا المالية على سبيل المثال، لا توجد قواعد تنظيمية للنقود الإلكترونية المحمولة إلا في عدد قليل من البلدان(مصر والمغرب وتونس)، ولا توجد في كثير من البلدان أيضا أطر لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات، ولم تتم تهيئة القواعد التنظيمية الاحترازية بما يتلاءم مع خصائص التكنولوجيا المالية، كما يشكل رأس المال التنظيمي الكبير في البنوك عقبة كبيرة أمام دخول شركات التكنولوجيا المالية المبتدئة إلى الأسواق.
- ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية، فقد وصلت خدمة الإنترنت إلى جميع البلدان، لكن معدل تغلغلها لا يزال منخفضا في العديد من الدول، وخدمة الإنترنت عالية السرعة محدودة ومكلفة، والبلدان التي حققت أعلى مستويات التقدم هي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان، حيث ارتفعت فيها معدلات تغلغل خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة على حد سواء.

[1] حيزية بنية، ابتسام علوش قريوع، **تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، المركز الجامعي تمنراست، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2018، ص51 -53.

- الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا: قام عدد قليل للغاية من البلدان بإنشاء حاضنات ومعجلات(مصر ولبنان الإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات المبتدئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية(أبو ظبي والبحرين والمملكة العربية السعودية) تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية .
- على جانب الطلب، تشكل" فجوة الثقة "ومستويات الوعي المالي قيودا رئيسية أمام الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية: يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توفر الثقة للحد من عدم اليقين واحتواء تكاليف المعاملات، ووفقا للمسح الذي أُجري مؤخرا للشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبين أن الثقة هي إحدى العقبات الرئيسية، إلى جانب الترويج والمستوى التعليمي للعميل، وقد تمت الإشارة كذلك إلى أن" فجوة الثقة " كأحد الدوافع الرئيسية لزيادة التعاون على نطاق أوسع بين الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك.

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

تعد شركات التكنولوجيا المالية شركات ناشئة تعتمد على التكنولوجيا والبرمجيات لتقديم خدمات المالية متميزة والتي مست أساسا قطاع المدفوعات، إدارة الثروات، تحويل الأموال، سوق الإقراض والتأمين، وتعتبر منافسة قوية للمؤسسات المالية التقليدية التي تعتمد في تعاملاتها على الوسائل التقليدية عكس الشركات الناشئة التي تعتمد على البرمجيات والتكنولوجيا في سبيل تقديم خدمات مالية بأقل تكلفة وأفضل جودة لكافة الأفراد.

المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا المالية

1. "شركات الناشئة، والشركات الناشئة هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة، وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة، تعد بتحسين الخدمات البنكية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمة[1]".
2. إن مصطلح شركات التكنولوجيا المالية يشير إلى كل مؤسسة تقترح على عملائها حلولا تكنولوجية مبدعة وابتكارية فهي عبارة عن شركات ناشئة تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الأغلبية التقليدين لقطاع الخدمات المالية[2].

[1] احمد بركات، سعدية بلقاسم، **ثورة التكنولوجيا المالية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدولة العربية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019، ص5.

[2] عمايرية بختي، غنية مجاني، مرجع سبق ذكره، ص102.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج ان شركات التكنولوجيا المالية عبارة عن مؤسسات ناشئة جديدة تسعى الى ايجاد حلول وابتكارات مالية جديدة تسمح بالانتقال من الطرق والخدمات المالية التقليدية إلى الخدمات وطرق مالية حديثة حيث يستفيد العالم ككل من هذه الخدمات.

المطلب الثاني: أبرز الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لغاية سنة2021

تتمثل أبرز الشركات الناشئة عالميا في مجال التكنولوجيا المالية في:[1]

أولا: شركة Sofi

تأسست هذه الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2011، وهي إحدى الشركات التي تقدم مجموعة من خدمات القروض وإدارة الثروات، وتتوجه على وجه التحديد في تقديم خدماته للمهنين، الشباب بهدف مساعدتهم على الادخار والإنفاق والاقتراض ولاستثمار.

يقع مقرها الرئيسي في سان فرانسيسكوا، يبلغ اجمالي تمويلها 2.5 مليار دولار ومجال عملها القروض الشخصية والاستثمار. تعتبر شركة **sofi** احدى شركات التمويل التي تقدم مجموعة من خدمات القروض وإدارة الثروات وتتوجه على وجه التحديد في تقديم مجموعة من الخدمات للمهنيين الشباب لهدف مساعدتهم على الادخار والانفاق والاقراض والاستثمار سواء كانوا يتطلعون الى شراء منزل او توفير المال او الاستثمار.

ثانيا: شركة Robin Hood

تأسست هذه الشركة سنة**2013** ، يقع مقرها الرئيسي في كاليفورنيا، تعتبر إحدى شركات الوساطة في الأوراق المالية حيث تقدم استثمار دون أي عمولة، كما تعمل من خلال موقع ويب وتطبيق هاتف جوال.

يبلغ اجمالي تمويلها 2.2 مليار دولار ومجال عملها التمويل تعتبر شركة **Robin Hood** احدى شركات الوساطة في الاوراق المالية حيث تقدم استثمارا بدون أي عمولة، وتتيح للأفراد شراء وبيع الاسهم وصناديق الاستثمار المتداولة والعملات المشفرة دون أي رسوم.

ثالثا: شركة Klarna

تأسست هذه الشركة في السويد عام2005، ويقع مقرها الرئيسي في ستوكهولم، يبلغ اجمالي تمويلها 2.1 مليار دولار ومجال عملها التمويل ومعالجة المدفوعات. تعتبر شركة **Klarna** منصة توفر حلول الدفع للتجارة الالكترونية. بصفتها بنكا للتجار والمتسوقين، كما تقدم مجموعة من حلول الدفع، بما في ذلك خيارات الدفع المباشر او بعد التسليم وبالإضافة الى خطط التقسيط التي توفر خيارات التمويل بدون فوائد للمسوقين، علما ان هذه الشركة قد تأسست في السويد وتوسعت الى عدد من الدول الاوروبية والولايات المتحدة.

---

[1] عمار البسيوني، **افضل الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية لعام2021**، على الرابط:
https://tijaratuna.com
تاريخ الاطلاع: 2022/04/14.

رابعا: شركة Stripe

تأسست هذه الشركة في الولايات المتحدة الامريكية عام **2010**، ويقع مقرها الرئيسي في سان فرانسيسكوا كاليفورنيا، يبلغ اجمالي تمويلها 1.6 مليار دولار ومجال عملها التمويل ومعالجة المدفوعات، شركة **Stripe** تمثل نظام معالجة الدفع عبر الأنترنت، كما توفر نظاما اساسيا للمطورين من قبل الشركات لقبول الدفعات عبر الانترنت مثل التمويل الجماعي.

خامسا: شركة Avant

تأسست هذه الشركة في الولايات المتحدة الامريكية عام**2012** ، يقع مقرها الرئيسي في شيكاغو، وهي يبلغ اجمالي تمويلها 1.6 مليار دولار ومجال عملها التمويل والقروض الشخصية. تعتبر شركة **Avant** احدى الشركات المتخصصة في تقديم القروض الشخصية بالاعتماد على البيانات الضخمة وخوارزميات التعليم الآلي حيث توفر سوق للخدمات المالية قائم على نهج مخصص ومبسط للائتمان، مما يسمح لمستخدميه بإيجاد حلول لتوحيد ديونهم ودفع نفقاتهم. ولا يسعنا ان نقول في النهاية إلا ان المستقبل في عالم المصارف والتمويل هو لمن يستثمر في التكنولوجيا المالية التي ستلبي حاجات العملاء بالشكل الامثل مقارنة مع الطرق التقليدية.

المطلب الثالث: الفرق بين التكنولوجيا المالية والخدمات التقليدية

من أهم الفروقات التي ساهمت في زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية:[1]

- تركز الخدمات عبر الإنترنت بشكل أساسي على صغار العملاء الذين يتفادون الخدمات المالية التقليدية حيث يستفيدون من تأثير الحجم الذي أحدثته ثورة تكنولوجيا المعلومات والتكلفة الهامشية المنخفضة لجعلهم يحصلون على خدمات مالية فعالة في المعاملات الصغيرة وقطاعات السوق وما إلى ذلك.
- المؤسسات المالية التقليدية والمؤسسات المالية عبر الإنترنت تستخدم تقنيات الإنترنت بنشاط لكن تصميم المجال المالي لتحسن الخدمات بينما تعتمد معظم قطاعات التكنولوجيا المالية على الخدمات عبر الإنترنت، ويستخدم طرق خدمة ملائمة لجعل الأعمال أعمق وأكثر علمية.
- المؤسسات المالية التقليدية تخضع لإشراف أكثر صرامة، وتحتاج إلى ضمان تسجيل الرهن العقاري وإدارة ما بعد القرض، بينما تركز الشركات المالية عبر الإنترنت بدرجة أعلى على التسويق، بعد كسبهم الثقة من خلال وضع قواعد شفافة وإنشاء آلية للإشراف العام.

[1] **Ya-Ning Li, Yang Lu, Which is more advantageous in financial thechnology and traditional finance.**

- المؤسسات المالية التقليدية تتمتع بمزايا كبيرة من حيث رأس المال وإدارة المخاطر والعملاء ومنافذ بيع وتتمتع شركات التمويل عبر الإنترنت بمزايا مختلفة مثل قنوات العملاء المختلفة، وتجربة العملاء الجيدة، والترويج السريع للأعمال، والتكلفة الهامشية المنخفضة، واقتصاديات الحجم.

والجدول الموالي يوضح الفروقات بن التكنولوجيا المالية والخدمات التقليدية:

جدول رقم(6): الفرق بين التكنولوجيا المالية والخدمات التقليدية

التعيين	التكنولوجيا المالية	الخدمات التقليدية
الخلفية التاريخية	اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات	الحقبة الصناعية
المعلومات	الشفافية الكاملة للمعلومات	عدم تناسق المعلومات
نموذج العمل	المركزية	المركزية
علاقات العملاء	متساوية ومتشابكة	علاقة تبادل الخدمة
وضع العميل	عملاء صغار ذيل طويل Longtail	عدد قليل من العملاء ذوي الملاءة المالية العالية
مساحة ووقت	24 ساعة. في أي مكان توجد به إشارة	وقت أطول ومساحة ومنطقة معينة
التأثير التنظيمي	عوامل خارجية قوية للشبكة	قلة العوامل الخارجية
علاقات المجتمع	غير مرئية وافتراضية	ملموس وجسدي

Source:Ya – Ning،Yangly،ibid.p160.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بـ**Fintech** عبارة عن اختراعات وابتكارات تكنولوجية جديدة ساهمت في تحسين الخدمات المالية التقليدية، بحيث اكتسحت العالم لتصبح واقعا يفرض نفسه على الاقتصاد من خلال تقديمها للخدمات مالية عديدة في اسرع وقت وأقل تكلفة وجهد، وهذا عن طريق شركاتها الناشئة التي جمعت بين البرمجيات وتكنولوجيا لقديم باقة متميزة من الخدمات التي اضفت هيكلة جديدة متنوعة ومتميزة من الخدمات في القطاع المالي.

ورغم النمو والانتشار الواسع للخدمات المالية إلا انها تواجه عوائق كثيرة وانعدام ثقة بعض المستخدمين فيها لخلوها من الامن فهي تعتبر اعلى خطورة من الخدمات التقليدية.

الفصـــــل الثانـي

مؤشرات تقييم الأداء المالـي للبنوك

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من اكثر المفاهيم الاقتصادية سعة وشمولا اذ ينطوي على العديد من المفاهيم الجوهرية المتعلقة بالنجاح او الفشل اي بنك لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياته، كما ان عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، بحيث تعد هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى تحقيق أهدافها، عند تحديد المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء المالي.

ويقصد بتقييم الأداء المالي هي تلك العمليات التي تقيس الأداء وتقوده إلى أهداف اكثر فاعلية تعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها من خلال استخدام الموارد المتاحة لديها بأفضل صورة ممكنة من أجل تحقيق اقصى عائد ممكن بأقل تكلفة.

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول تقييم الأداء المالي للبنوك**
- **المبحث الثاني: مؤشرات تقييم أداء البنوك**

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي حول تقييم الأداء المالي للبنوك

تكتسب عملية تقييم الأداء البنكي اهمية كبيرة بالنسبة للبنوك، لأنها تعتبر عملية اساسية وضرورية للاستمرار نشاط البنك ولمواجهة التغيرات والتحديات المستمرة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي والذي يعكس نجاح الوحدة الاقتصادية وقدرتها على التكيف مع البيئة المحيطة بها.

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته

أولا: تعريف الأداء

لقد تعددت مفاهيم الأداء، حيث ان كل باحث يعرفه على حساب مجال الدراسة الذي هوا فيه ومن بين هذه التعاريف، منها:

1. الأداء هو " تقييم للنتائج المنجزة للعاملين". كما يمكن تعريفه ايضا بأنه ليس سوى تصرفات، فعندما تؤدي مهمة او عمل ما فإننا نتصرف بما يتوافق مع ذلك العمل او المهمة، ويمكننا ربط الأداء بالمخرجات. كذلك عرف الأداء على انه "المخرجات التي يسعى النظام الاداري الى تحقيقها للوصول الى تحقيقها للوصول الى الاهداف المنشودة. [1]
2. كما يعرف الأداء على انه حالة المؤشرات والخصائص التنظيمية فمثلا عن خيارات قادة المنظمة، هناك من يرى ان الأداء يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى الوحدة الاجتماعية الى تحقيقها، فهو مفهوم واسع يشتمل على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح والفشل والكفاءة والفعالية والمخطط الفعلي والكمي والنوعي وغيرها من العوامل المتعلقة به، فهو يعكس قدرة المؤسسة الاقتصادية على التكيف وفق اسس ومعايير محددة وفق لمتطلبات نشاطها وعلى ضوء اهداف طويلة المدى[2].
3. يعرف تقيم الأداء المالي على مستوى البنك بأنه" الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المال للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك(كسياسة السيولة والودائع..... وغيرها) في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

اختلفت تعاريف الأداء المالي باختلاف وجهات النظر لدي الباحثين حيث لم يتفقوا على تعريف معدد من أهمها:

---

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، امين احمد محبوب الموني، **هندسة الموارد البشرية في صناعة الفنادق**، دار الثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2011، ص 208.

[2] عمر كامل الدوري، **تقييم الأداء المصرفي في الاطار المفاهيمي والتطبيقي**، داعمة الفهرس، الطبعة الاولى،2013، ص16.

1. يعرف تقييم الأداء: "هو العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء، مع تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقاء الاستمرار للمؤسسة".[1]

2. يعرف تقييم الأداء بأنه:" الدراسات و بحوث تستهدف الوقوف على العلاقات التي تربط الموارد المتاحة وتبين كيفية استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية وكيفية تطوير هذه العلاقة خلال مدة زمنية معينة عن طريق مقارنة ما تحقق، فعلا محددة مسبقا".[2]

3. يعرف ريكر وآخرون تقييم الأداء أنه تحديد الى مدى استطاعت الادارة تحقيق المهام المحددة لها ومعرفة أسباب الانحرافات عن قياس الأداء المحدد واقتراح أساليب معالجة النواحي الخارجية عن نطاق تحكم الادارة وتقرير واعتماد الحوافز لتحسين الأداء.[3]

4. ومن خلال التعارف السابقة نستنتج أن: تقييم الأداء المالي هو عملية شامل تطبق فيها جميع الإجراءات لحساب وقياس النتائج المتوصل إليها من طرف البنك، وذلك بجمع البيانات المحاسبية، والقوائم المالية، وذلك للوصول إلى الحكم على فعالية وكفاءة الأداء المالي البنك.

ثالثا: أهمية تقييم الأداء المالي

تتبع اهمية الأداء المالي، بشكل عام في انه يهدف الى تقويم الأداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات، ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات مالية للمستخدمين، كما تتبع اهميته ايضا وبشكل خاص في عملية متابعة اعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة اوضاعها وتقيين مستويات ادائها وفاعلياتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه المطلوب وذلك من خلال تحديد المعوقات وبيان اسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركة، والاستثمارات وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاض على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.[4]

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن ابرازها في ما يلي:[5]

---

[1] عبد السلام ابو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص38.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص63.

[3] نصر محمود مزيان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية**، الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص26.

[4] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة**، ط1 دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص46.

[5] نصر محمود مزيان فهد، مرجع سبق ذكره، ص ص28-30.

- يبين تقييم الأداء في البنوك قدرته على تنفيذ ما مخطط له من أهداف، ومن خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات الازمة لها مما يعزز أداء البنوك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من فترة الى أخرى؛
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي تعمل فيها تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك؛
- تساعد عملية تقييم الأداء في الافصاح عن الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الادارية عن أداء البنك تحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه؛
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك؛
- يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة للبنك مما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيه؛
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في المخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز ؛
- يكشف تقييم الأداء على مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة؛

كما تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة أيضاً في ما يلي:

- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها؛
- مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والكم، وتطوره ويجب أن تمس جميع انشطة المؤسسة، ولتحقيق كل ما سبق ذكره يفرض على المؤسسة إنشاء نظام المعلومات؛
- تحديد معدلات الأداء المرغوب: من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازاتها وتطورات أدائها، تمكن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة ومسؤولية الانحرافات السالبة، فمن المفضل أن تحدد هذه المعادلات بمشاركة العاملين(مسيريهم لتكون تحفيزا لهم لبلوغها)؛

- توفر وسائل نقل معلومات أو نتائج التقييم إلى مراكز اتخاذ القرارات المعنية للقيام بالإجراءات التصحيحية إن استلزم الأمر في الوقت المناسب؛
- استمرارية عملية التقييم: ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة بل يجب أن تمارس طوال حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقصر وقد تطول وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقديمه، فمثلا: تقييم جودة المنتوجات يكون يومي أما تقييم أداء رجال البيع فمن المستحسن أن يكون شهريا.

المطلب الثاني: مراحل ومبادئ التقييم الأداء المالي

أولا: مراحل التقييم الأداء المالي

يمكن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك بإتباع المراحل التالية: [1]

1- جمع البيانات الإحصائية والمعلومات:

تتمثل هذه المرحلة في جمع كافة المعلومات والبيانات الضرورية المتعلقة بالبنك موضوع التقييم وتتمثل المصادر في الوثائق المالية المحاسبية وغير ذلك من الإحصاءات التي تنبثق من مجريات التنفيذ الفعال والتي تشمل بيانات التكاليف تتحصل عليها أثناء وبعد فترة الاستغلال حيث أنها تحدد الربح على الخسارة.

2- مرحلة قياس الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية في عملية التقييم، من خلالها تتمكن البنوك من قياس فعاليتها والعقبات التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي اختيار المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالبنوك تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه. ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسئولي البنوك بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية والكفاءة وهذا يعني أن عملية قياس الأداء الفعلي مرهونة باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

3- مرحلة الحكم على النتائج:

إن تقييم الأداء يتم بغرض التأكد من الموصفات والمعايير التي أخذت الإقامة عملية التقييم قد جاءت على نحو مكانة، وإن التنفيذ يسير نحو النشاط وبالتالي اقتراح إجراءات مالية على البنك المحاولة الخروج من الوضع الصعب أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالة البنك سيئة ماليا أو جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها والتعسف أكثر وعليه فإن الحكم على نتائج التحليل يمكننا من اتحاد إجراءات شخصية.

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية علوم التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2013، ص57

ثانيا: مبادئ تقييم الأداء المالي

تقوم عملية التقييم على أسس عامة، والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، من بينها:[1]

1. عملية التقييم لا بد أن تكون مفهومة بسيطة ؛
2. استمرار عملية التقييم ولا تقتصر على فترة زمنية معينة بل لفترات متتالية من أجل القيام بمقارنات ومستخلصات تفيد البنك مستقبلا؛
3. تقترن عملية التقييم بوجود أنظمة مساعدة للرقابة المالية والمحاسبية؛
4. لابد أن يصاحب نظام التقييم نظام الأجور حيث يكون دافع قوي للموظفين لزيادة نشاطهم ورفع كفاءتهم على الأداء؛
5. عند إجراء عملية التقييم لابد من عدم فصل الأنشطة المختلفة للبنوك عن بعضها البعض لان البنك وحدة متكاملة لا يمكن الفصل بين مصالحها وأنشطتها إلى أجزاء بل هناك تجانس وترابط في المصالح من أجل تحقيق هدفها؛

من خلال ما سبق، نصل إلى أنه حتى يحصل البنك إلى تحقيق أهدافه لابد أن يتبع مراحل ومبادئ معينة حتى يتمكن من وضع الأسس التي تمكن البنك من مقارنة الأداء الفعلي، بالأهداف المقررة والمطلوبة في الخطة هذا يتطلب فعالية تنفيذ عملية متابعة الأداء وضرورة وجود جهاز يختص بعملية المتابعة والرقابة على الأداء الفعلي ويتولى تسجيل نتائجه لتنفيذها.

المطلب الثالث: معايير ومعوقات تقييم الأداء المالي

أولا: معايير تقييم الأداء المالي

يمكن تقييم الأداء المالي في البنوك من خلال تطبيق الانظمة الاتية:[2]

1- نظام الموازنات التقديرية:

وبعد هذا النظام وسيلة ممتازة لتقييم الأداء، خصوصا الموازنات المرنة والتي تعد خطة الرقابة مصممة لتكون مفيدة على أساس تقدير النفقات والموارد للأعمال في الخطة لمختلف أنشطة البنوك بمقارنتها مع النفقات والموارد الفعلية، أو اظهار الانحرافات التي من خلالها يتم تقييم مدى تنفيذ الخطة وانعكاساتها المالية وتستخدم هذه الموازنات لتقييم الأداء ككل أو على مستوى قسم معين.

2- نظام محاسبة التكاليف المعيارية:

---

[1] شراد محمد، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013-2014 ، ص41.

[2] حنفي عبد الغفار، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2009، ص202.

يقتضي هذا النظام تنظيم حساب تشغيل لكل نشاط أو قسم يشمل من جهة كل التكاليف الفعلية ومن جهة ثانية مقيم بتكاليف معيارية ويتم تقييم الأداء من خلال تحليل الفرق بين التكلفة الفعلية والتكلفة المعيارية التي أصبحت وسيلة متداولة للتعرف على مواطن القوة والضعف في الأداء ومن ثم اتخاذ الخطوات الصحيحة عند القيام بالأنشطة.

3- نظام الادارة بالأهداف:

يتم تقييم الأداء عن طريق اعتماد الادارة بالأهداف حسب المراحل التالية:

- الأهداف لكل نشاط أو مجموعة وكذلك المؤشرات لقياس إنجازها ؛
- تتبع الأهداف وإعادة تحديدها في ضوء نسب التنفيذ والظروف المستجدة تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت والعلاوات.

4- النسب المالية:

بدأ استخدام هذه النسب من قبل الادارات الداخلية للبنوك لتقييم أدائها وللتخطيط أي أن هذه النسب يمكن استخدامها من قبل جهات رقابية وأيضا من قبل جهات داخلية لتقييم الأداء.

ثانيا: معوقات تقييم الأداء المالي

تواجه عمليات تقييم الأداء البنكي كثيرا من الصعوبات التي تحول بينها وبين التقييم الدقيق وتتمثل الصعوبة في تحديد وتطوير معايير لقياس الأداء خاصة وأن لكل بنك أهداف وخصائص تختلف عن غيرها، الأمر الذي اعتماد معايير واحدة لقياس الأداء في غاية الصعوبة وعموما تتمثل الصعوبات في:[1]

- الصعوبة في تحديد نموذج متكامل واضح على درجة من الدقة والموضوعية لتقييم الأداء؛
- الصعوبة في تحديد المتغيرات المرغوب قياسها والعلاقات التي بينها؛
- الصعوبة في تحديد بداية عمليات تشخيص ودراسة وتحليل الانجاز بهدف تقييمه؛
- صعوبة تطوير معايير كمية ونوعية لقياس المخرجات الكمية والنوعية لقياس أداء البنوك؛
- النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء وتقييمه حيث تتطلب هذه العملية درجة عالية من الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة.
- عدم فعالية مقاييس الأداء الحالية في كشف حالات التعثر والإفلاس التي تتعرض لها المؤسسة لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق والقيم التاريخية والطرق المحاسبية التي قد تصبح قديمة وغير مناسبة؛

[1] سمير بن براح، **دور الموازنات التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر،2008، ص93.

- صعوبة تحديد الأولويات والجوانب والمتغيرات الأكثر أهمية وارتباطا بالأداء، فغالبا ما يكون التركيز على قياس العناصر السهلة بدلا من التركيز على قياس القضايا الهامة التي تؤثر على مستقبل المؤسسة؛
- سيطرة المقاييس الكمية في عملية القياس نظرا لسهولتها؛
- غياب النظرة الشاملة للمخرجات والنتائج؛

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك

تقع على عاتق البنك مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح، مما يتطلب القيام باستخدام عدد من المؤشرات المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعمل البنك. وعادة ما يعبر عن المؤشرات بالنسب التي تعكس أثر تعامل البنك والتي تستخدم في تقويم أدائه وتحليل مركزه المالي وربحيته.

المطلب الاول: مفهوم المؤشرات المالية

لقد عرف مفهوم الأداء المالي اختلافا كبير بين الباحثين والعلماء الاقتصاديين، بسبب التغيرات في الفكر الاقتصادي، لذلك سنحاول التطرق إلى أشمل مفهوم له.

أولا: تعريف المؤشرات المالية

يمكن تعريف المؤشرات المالية بأنها عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة، لتكون دالة لتقييم أداء معين عند نقطة زمنية معينة. ومن الأسس الواجب توافرها في المؤشرات المالية: ضرورة أن تتسم بالبساطة والوضوح، وأن تراعي طبيعة النشاط والبيئة المحيطة، ضرورة توفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لحسابها، أن تكون شاملة لأنشطة البنك، وأن تقدم صورة واضحة للأداء.[1]

ثانيا: خصائص المؤشرات المالية

يتطلب الحصول على مؤشرات مالية دقيقة وموضوعية توفير المعلومات المالية ذات الخصائص النوعية، بالإضافة إلى اختيار المؤشرات المناسبة التي تسمح باستيعاب كافة جوانب الأداء، والخصائص الآتية تبين ذلك:[2]

[1] رضوان العمار، زينب مهنا، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد06، المجلد 38، 2016، ص201.

[2] بربيش السعيد، يحياوي نعيمة، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 22-23 نوفمبر 2011،جامعة ورقلة، الجزائر، ص22-23.

1. **معنوية المؤشر:** يقصد بها ألا يكون المؤشر مبهما بل يجب أن تعكس المعلومة التي يقدمها الأداء أو النتيجة التي نرغب في قياسها، وذلك بشكل دقيق وعلمي.
2. **الوضوح:** إن وضوح المؤشر يعني سهولة فهمه من طرف الجميع، فالشخص الذي يستعمل المؤشر يعرف ماذا يعنيه بالضبط وما لا يعنيه.
3. **سرعة الحصول على المؤشر:** يتطلب وضع المؤشر المناسب الاهتمام بالجانب الزمني، وهذا يقتضي الحصول على المؤشر بأسرع وقت ممكن، ليضمن للمؤسسة القيام بالتصحيحات اللازمة وفي الوقت المناسب.
4. **الشمولية:** تعني أن المؤشرات تغطي جميع جوانب المؤسسة وتسمح بتقديم صورة إجمالية عن مختلف جوانب نشاط المؤسسة، مثل مؤشرات الإنتاج رقم الأعمال، القيمة المضافة للاستغلال، النتيجة الصافية.

كما أشار العديد من الباحثين إلى مجموعة من الخصائص منها:[1]

5. **الملائمة:** أي ارتباط المقاييس بطريقة مباشرة ومنطقية بالأهداف الأساسية وبصياغة أخرى مدى قابلية المؤشر التفسير الهدف من القياس، ونقصد بأن المعلومة التي يقدمها المؤشر تعكس بصورة دقيقة الظاهرة المدروسة ومن أجل أن يكون المؤشر أكثر دلالة معنوية وملائمة.
6. **الموثوقية:** يجب أيضا أن تكون المؤشرات المالية ذات موثوقية ولديها القدرة على الاستجابة، أي أن المعلومات التي تعكسها المؤشرات دقيقة وصالحة للاستخدام وتعكس الهدف من القياس.
7. **الثبات:** بمعنى أن استخدام المؤشر لمرات عديدة وفي نفس الشروط والظروف تكون نتائجه ثابتة.
8. **القابلية للمقارنة:** الهدف من إعداد المؤشرات بصفة عامة، هو قابليتها للمقارنة بهدف الوقوف على ما تم التخطيط له وما تم الوصول اليه فعليا.
9. **الاستفادة:** أي إعطاء المؤشرات والمقاييس من أجل معلومات ونتائج ذات قيمة.
10. **التوافق:** أي أن المقياس يكون متكاملا ومغطيا للجوانب المختلفة في الأداء.

المطلب الثاني: أهم مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك

أولا: مؤشرات السيولة

يشير مفهوم السيولة إلى قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى سيولة بسرعة وبأقل خسارة ممكنة وإلا سيؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة بهذا البنك لذا وجب قياس السيولة لأخذ صورة واضحة حول قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل. ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب أهم النسب منها: [1]

[1] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محمد منصور الغالي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، ط1، ج1، دار وائل للنشر، 2009، ص38.

1. **نسبة الرصيد النقدي:** تشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الحالية والمترتبة عليه في آجال محددة انطلاقا من الأموال المتواجدة في خزينة البنك ولدى البنك المركزي وكذا لدى البنوك التجارية الأخرى المتواجدة بالساحة البنكية، أي أنها تشير إلى كفاية الأصول النقدية لدى البنك لسداد أموال المودعين وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة الرصيد النقدي = النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك / إجمالي الودائع

لذا وجب عدم الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة لأن ارتفاعها معناه زيادة كبيرة في النقدية ما قد ينعكس سلبا على عائدات البنك بسبب عدم استغلال تلك الأموال في استثمارات مدرة للأرباح كما أن انخفاضها يمكن أن يعرضه إلى مشاكل في السيولة لذا وجب الاعتدال والاتزان في تحديد مستوى هذه النسبة بمعنى اخر الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة. ويمكن التحكم أو تحسين هذه النسبة من خلال ما يلي:

- تحفيز عملية إيداع النقود الجديدة لدى وكالات البنك من طرف الأفراد والهيئات الشخصية والمعنوية؛
- متابعة سداد القروض التي سبق للبنك وأن أقرضها لعملائه حتى يتفادى مخاطر تجميد الأموال؛
- الاقتراض من البنك المركزي بخصم الأوراق التجارية مثلا؛
- الرفع من رأس مال البنك في شكل تقديمات نقدية؛
- توافر رصيد موجب للبنك لدى البنوك التجارية الأخرى الناشطة في الساحة البنكية.

يسمح الرصيد النقدي من الاحتياطي القانوني بتدعيم الموقف المالي للبنك لمواجهة التزاماته في الظروف غير المعتادة للمودعين بشكل خاص.

2. **نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات:**

تقيس هذه العلاقة نسبة الأموال السائلة للبنك إلى إجمالي الودائع وزيادتها تدل على وجود أموال عاطلة غير مستغلة بالبنك مما يقلل من إيراداته، أما نقص هذه النسبة فيدل على إمكانية مواجهة البنك لأخطار السحب المفاجئ لأموال المودعين وخطر التمويل وغيرها، لذا تستخدم هذه النسبة في الحكم على كفاءة إدارة السيولة تبعا لأهداف البنك وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع النقدية = النقدية + إجمالي الموجودات المستحق على البنوك

[1] رمضاني زينب، **إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتورا في علوم التسييره، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2018-2019، ص ص 46-47.

3. **نسبة الاحتياطي الإجباري:** تحتفظ البنوك التجارية برصيد نقدي من دون فائدة لدى بنك المركزي وهذا الرصيد محدد بنسبة تتراوح عادة ما بين 0% إلى 15% من الودائع ويكون البنك المركزي هو المحدد لها بشكل يتلاءم مع السياسة النقدية ويجب على بنوك الالتزام بها، وتعد هذه النسبة أداة هامة للتأثير على عرض النقود وبالتالي حجم القروض فارتفاعها يعني زيادة مستوى الرصيد لدى البنك المركزي وبالتالي انكماش سيولة البنوك، فالغرض منها إذن الحد من حجم القروض الممنوحة للاقتصاد أو الأفراد والعكس صحيح. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع

يسمح الرصيد النقدي من الاحتياطي القانوني بتدعيم الموقف المالي للبنك لمواجهة التزاماته في الظروف غير المعتادة للمودعين بشكل خاص، وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الأنظمة البنكية ليس لزاما على البنوك أن تودع قيمة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي بل هي جزء من رصيدها الموجود في خزينة البنك ما يعاب على هذه الأنظمة هو مدى صحة التزام البنوك بتعليمات البنك المركزي لذا فمن الأفضل أن يتم الإبقاء بالرصيد لدى البنوك المركزية.

ثانيا: مؤشرات الربحية

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للبنوك والمؤسسات والشركات، حيث يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الانشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشأة جذب أي مستثمر – سواء الداخلي أو الخارجي – ومن. ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتبين هذه النسب مدى قدرة البنوك على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها البنوك تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد(المودعين) فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك وتمكن من قياس قدرة البنوك على تحقيق عائد نحاني صافي من الأموال.

تقيس نسب أو مؤشرات الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تغير عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها البنك. ويتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية:

1. **معدل العائد على إجمالي الأصول(ROA):**[1] يعتبر معدل العائد على الأصول معدل كلاسيكي لقياس كفاءة البنوك، فهو يقوم بتقييم وقياس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا أمثلا، أي

[1] شريفة جعدي، مخمد الخطيب نمر، **تقييم أداء البنوك التجارية– دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011–2017**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2015، ص9.

يقيس كفاءة البنك في استخدام إجمالي أصوله، ومن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي امتلكها خلال هذه الفترة، ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الاصول(**ROA**) = الدخل الصافي / إجمالي الأصول

2. **معدل العائد على حقوق الملكية(ROE):** يقوم هذا المؤشر بقياس العائد على استثمار أموال المالكين، ويمثل مقياسا للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيلي والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معيارا لتعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر.[1] ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية(**ROE**) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

3. **هامش الربح:** يقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه.[2] ويحسب كالتالي:

هامش الربح = الدخل الصافية / إجمالي الإرادات

4. **ربحية السهم(EPS):** تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من صافي الذي يؤول إلى حملة الأسهم العادية، إذ تشير إلى مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية المصدرة للبنك.[3] ويحسب وفق العلاقة التالية:

ربحية السهم = النتيجة / إجمالي عدد الأسهم العادية

ثالثا: مؤشرات ملائة راس المال[4]

تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب البنك، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس لمدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

---

[1] خالد محمد أحمد الجابري، **تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية- دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد06، العدد03، مصر، 2015، ص9.

[2] شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، مرجع سابق ذكره، ص68.

[3] صائف مصطفى، بوثلجة عبد الناصر، **الأرباح المحاسبية وعوائد الاسهم- دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصات(السعودية، الكويت، قطر، ابو ظبي)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد02، الجزائر، 2017، ص8.

[4] عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة جيجل، 2013-2014، ص121-122.

أ- **حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع:** تقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، وكذلك مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وكلما زادت هذه النسبة ازداد أمان المودعين، وتحسب كما يلي:

حقوق الملكية / إجمالي الودائع

كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار: تمكّن هذه النسبة من التعرف على مدى مقدرة البنك على مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعها، فانخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر في حقوق الملكية والتزامات البنك اتجاه الغير، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

مجموع حقوق الملكية / إجمالي الاستثمارات

ب- **نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات:** وتشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصوله، كما تقيس هذه النسبة أيضا ملاءة رأس مال البنك، وتعطى وفق العلاقة التالية:

مجموع حقوق الملكية / إجمالي الموجودات

كما تشير هذه النسبة أيضا إلى نسبة التمويل الداخلي، أي مساهمة أصحاب البنك في التمويل.

ت- **مضاعف حقوق الملكية:** وتظهر هذه النسبة عدد المرات التي تضاعف فيها العائد على حقوق الملكية بسبب الرفع المالي، كما تشير إلى المعدل يمكن أن تنخفض فيه موجودات البنك الكلية قبل أن يتأثر وضع البنك المودعين والمستثمرين الخارجيين فيه، وتعطى وفق العلاقة التالية:

مضاعف حقوق الملكية = مجموع الموجودات / مجموع حقوق الملكية

كما تشير العلاقة السابقة أيضا إلى عدد الوحدات النقدية من التمويل الإجمالي والتي تستقطبها كل وحدة نقدية مستثمرة من طرف أصحاب البنك، أي المساهمين.

ث- **نسبة الأصول الخطرة:** تتمثل الأصول الخطرة في كافة الأصول مطروحا منها الأرصدة النقدية وشبه النقدية وكذا الأوراق المالية الحكومية، وبعبارة أخرى تتمثل في الأصول التي قد يتعرض البنك من جراء بيعها إلى خسائر، وكذلك يصعب تحويلها أصلا إلى نقدية، وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاية رأس المال لمقابلة هذه الأصول الخطرة، وتعطى وفق العلاقة التالية:

نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الموجودات(ما عدا الموجودات السائلة)

ج- **نسبة التمويل الخارجي:** يتمثل التمويل الخارجي في البنوك من ودائع العملاء والتي تكون على ثلاثة أشكال(جارية، ادخارية واستثمارية)، وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على أموال الغير(التمويل الخارجي) في تمويل مختلف أصوله(أو إجمالي أمواله) وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = إجمالي الودائع / مجموع الموجودات

رابعا: مؤشرات مخاطر الاستثمار[1]

من المعروف أن أي قرار استثمار يصحبه مخاطرة حول العوائد الممكن تحقيقها من هذا الاستثمار او شيء من اللاتأكد وذلك بسبب غياب معلومات دقيقة خاصة بالمتغيرات التي قد تحدث: تغير الأذواق والطلبات، إحداث قوانين جديدة في مجال التجارة الخارجية أو الإضراب، معدلات الفائدة وغيرها... فاللاتأكد يعني وجود حالة من الجهل التام بالمستقبل واحتمالات حدوث النتائج غير معروفة بتاتا من قبل متخذي القرارات، أما مصطلح المخاطرة فيدل على أن متخذي القرارات على معرفة جزئية ولو في نطاق محدود حول احتمال حدوث النتائج.

ويمكن تقسيم المخاطرة إلى ثلاثة أنواع:

1- المخاطر النظامية: وتعرف كذلك بالمخاطر العامة لأنها تؤثر على جميع أقسام البنك وعلى كل المؤسسات الاقتصادية والبنوك الأخرى التي تشغل في السوق، إذ أنها تتعلق بالنظام العام للدولة ولا يمكن تجنبها بالتنويع كالحروب والأزمات السياسية والاقتصادية ومن هذه المخاطر: مخاطر القوة الشرائية والمخاطر الائتمانية ومخاطر معدل الفائدة.

2- المخاطر غير النظامية: ويمكن تسميتها أيضا بالمخاطر الداخلية أي أنها تعود لأسباب خاصة بالبنك ذاته دون البنوك الأخرى كإضراب العمال أو عدم التزامه باحترام القوانين وغيرها من الأسباب الداخلية وبعبارة أخرى هي جزء من مخاطر الموجودات ويمكن تجنبها أو التقليل من حدة آثارها بالتنويع في الاستثمارات، ومن هذه المخاطر المخاطر الصناعية ومخاطر الإدارة.

المخاطر الإجمالية: وهي المخاطر التي تجمع ما بين المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية وتشمل: مخاطر الرفع المالي، ومخاطر الرفع التشغيلي. ويمكن إدراج أهم النسب التي يمكن أن تقيس المخاطر الرئيسية للبنوك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (7): مؤشرات قياس المخاطر.

المخاطر	العلاقة	المدلول
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا.

[1] رمضاني زينب، مرجع سابق ذكره، ص ص49-51.

مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول	يشير المقياس إلى مقارنة نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض.
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي نظراً على مستوى معدلات الفائدة.
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة(حقوق الملكية) / الأصول الخطرة(إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول)	تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين، أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطرة.
مخاطر التشغيل	عدد المصاريف / إجمالي العمال	تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك.

المصدر: رمضاني زينب، **إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتورا في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2019، ص51.

على الرغم من الأهمية التي تحظى بها النسب المالية التقليدية فيما يتعلق بمساهمتها في تقييم الأداء إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لها، اهمها:

تركيز تلك النسب على تحليل الأداء على المدى القصير فقط، وبالتالي فإن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات استراتيجية قد يحد من فعالية تلك القرارات اعتماد تلك النسب على معلومات محاسبية ومالية خاصة بالوقت الماضي دون التطرق إلى المعلومات الخاصة بالأداء المستقبلي للمنظمة.

إهمالها لبعض الجوانب الأساسية في نشاط المنظمة مثل جوانب الابتكار وإدارة المعرفة داخل المنظمة وإدارة الموارد البشرية وغيرها.

تأثر تلك النسب بالمبادئ المحاسبية السائدة في البيئة التي تنشط بها المنظمة وبالتالي فإن هذا يحد من إمكانية استخدامها في المقارنة بين أداء تلك المنظمة ومنظمات أخرى تعمل في بيئة ذات مبادئ محاسبية مختلفة.

على الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه المقاييس التقليدية إلا أنها لا زالت تعد من بين أهم مقاييس الأداء في المنشآت ومن بين النماذج الحديثة في تقييم الأداء.

المطلب الثالث: نماذج قياس الأداء المالي في البنوك

أدت الأخطاء والأخطار التي تحيط بالبنوك والتي تؤثر على أداءها المالي، إلى إفلاسها، مما أثر بشكل متفاوت على الأنظمة البنكية، وهذا ما دفع إلى البحث عن كيفيات وطرق إنشاء أنظمة للإنذار المبكر تعمل على التقييم الدوري لأداء البنوك واكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف التي تمس مركزها المالي، من بين أهم هذه الأنظمة او النماذج ما يلي:

أولا: نموذج camels لتقييم الأداء المالي[1]

هو عبارة عن نظام للإنذار المبكر، ظهر بالولايات المتحدة الأمريكية عام **1979** ويعمل عن طريق التفتيش الميداني لمعرفة المركز المالي للبنك، وقد استخدم من طرف خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها الاحتياطي الفدرالي، وكانت نتائجه داعما أساسيا في كثير من القرارات التى مست البنوك الخاضعة للتفتيش، والذي يصنف موقف البنك حسبه إلى خمس مستويات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(8): تصنيف البنوك حسب نموذج camels

النسبة الإجمالية	درجة التصنيف	موقف البنك	الأجزاء الرقابي
1 – 1.4	1 مرضي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
1.5 – 2.4	2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
2.5 –	3 مقبول	يظهر عناصر	رقابة ومتابعة

[1] شناتي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداءالمالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2020، ص189-192.

3.4		الضعف والقوة	الصيقة
3.5 – 4.4	4 هامش	خطر قد يؤدي إلى الفشل.	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية.
4.5 – 5	5 غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة وإشراف

المصدر: شناتي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداءالمالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2020، ص190.

1. التعريف بالنموذج:

يعرف نموذج **CAMELS** بأنه مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة **ON-SITE SUPERVISION** التي تتم عن طريق التفتيش الميداني"، **CAMELS** هي مجموع اختصارات للمؤشرات وذلك على النحو المبين في الشكل الموالي:

الشكل (4): ترجمة اختصارات كلمة "CAMELS"

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادا الى: شناتي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2020، ص ص 190 -191.

2. عناصر نموذج CAMELS

يحتوي النموذج على ستة مؤشرات أساسية تمس أبعاد الأداء المالي للبنك نوضحها كما يلي:

أ. **كفاية رأس المال Capital Adequacy:** يحدد مؤشر كفاية راس المال الملاءة المالية للبنوك، ويبين قدرتها على مواجهة الصدمات التي قد تصيب العناصر المكونة لميزانيتها، تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك مثل المخاطر أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والمخاطر المتعلقة بالائتمان، بل ويتعدى المؤشر إلى احتساب المخاطر ضمن بنود خارج الميزانية، مثل المتاجرة في المشتقات.

تبعا لمقرات لجنة بازل للرقابة البنكية فإن نسبة كفاية رأس المال يجب أن تستوي او تفوق8 %، ويتم حساب نسبة كتابة رأس المال عن طريق المعادلة التالية:

كفاية راس المال =(رأس مال مساند + رأس مال أساسي) / الأصول المرجحة بالمخاطر≤ 8%

ب. جودة الاصول Asset Quality: يعتمد مؤشر جودة الأصول على نوعية الموجودات التي تظهر في ميزانية البنك وحجم المخاطر المرتبطة بها ومدى قدرة البنك على قياسها ومراقبتها والتعامل معها، وهو مؤشر نوعي، غير أنه توجد مجموعة من النسب المالية الرئيسية التي استخدمت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعبر عن جودة أصول البنك منها:

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض = القروض المتعثرة / اجمالي الفروض ≤ 1%

القروض المتعثرة الى اجمالي حقوق الملكية = القروض المتعثرة / اجمالي حقوق الملكية ≤ 1%

نسبة مؤونة تدني قيمة القروض = مؤونة تدني قيمة القروض / اجمالي القروض ≤ 1.5 %

نسبة مخصصات خسارة القروض = مخصصات خسارة الفروض / اجمالي القروض ≤ 100%

ج. جودة الادارة Management Quality: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات النوعية في نموذج **CAMELS** عموما يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:

- **الحوكمة:** يتم تقييم عمل مجلس الادارة على أساس كل من الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة.
- **الموارد البشرية:** يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية على مستوى البنك تقدم التوجيهات والنصائح وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين.
- **عملية المراقبة والتدقيق:** يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك.
- **نظام معلومات:** الذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير دورية(شهرية سنوية...الخ) دقيقة وفي الوقت المناسب.
- **التخطيط الاستراتيجي:** الذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية تم تحديثه.

د. إدارة الربحية Earning Management: يتم قياس هذا المؤشر عن طريق حساب بعض النسب والمعدلات التي تقيس مقدار توليد البنك للأرباح ومدى قدرته على توزيعها واستعمالها بكفاءة، لعل أهم هذه النسب هي العائد على الأصول(**ROA**)، العائد على حقوق الملكية(**ROE**)، كما يمكن تقيم نتائج البنك بدلالة الأبعاد التالية:

- القدرة على توليد الأرباح غير الموزعة؛
- مستوى الاستقرار في النتائج؛
- مستوى تكاليف النشاطات؛
- مستوى فعالية النظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في البنك؛
- مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

هـ. درجة السيولة Liquidity Position: يعمل هذا المؤشر على معرفة نسبب السيولة المتوفرة بالبنك ومدى قدرته على تسييل أصوله بما يتناسب واستحقاق خصومه، أو بمعنى أخر مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته سواء على المدى القصير أو الطويل، عموما تقاس درجة سيولة البنوك وفق نموذج **CAMELS** وفق النسبتين التاليتين:

- **نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الأصول = ودائع العملاء / إجمالي الاصول ≤ 75%.**
- **نسبة إجمالي القروض إلى ودائع العملاء = إجمالي القروض / ودائع العملاء ≥80%.**

و. الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk: ويتعلق الأمر بحساسية المحافظ الاستثمارية على مستوى البنك لمختلف أنواع المخاطر كمخاطر تقلبات سعر الصرف ومخاطر اسعار الفائدة وأسعار الأسهم في الأسواق المالية وغيرها من المخاطر، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس تحت المخاطر(**Value At Risk**) ويرمز له اختصارا بـ **VAR**، والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال مدة زمنية معينا، وعادة ما تصاحب هذا المقياس مع مقياس أخر المقياس الضغط(**Stress Testing**) والذي يقيس أقصى خسارة ممكن أن تمنى بها محافظ المتاجرة في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في حالة الانهيارات.

ثانيا: نموذج العائد على حقوق الملكية:[1]

نموذج لتقييم أداء البنك من خلال تحليل النسب فهو يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك بمقابل مخاطر يتم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان مخاطر السيولة مخاطر معدل الفائدة وكذلك مخاطر التشغيل، ويعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة. تلخص مؤشرات هذا النموذج في:

1- **العائد على حقوق الملكية Return on equity:** بحيث يعكس الربحية المتأتية عند كل وحدة واحدة من الأموال الخاصة، ويرتفع **ROE** عندما يزيد العائد عن الأصول **ROA**

$$ROE=P\div E\times 100$$

[1] بن دحو محمد، بكراوي محمد زكرياء، **مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد درارية أدرار، 2020-2021، ص16-17.

صافي الدخل **Profit:** يمثل النتيجة الصافية عن اجمالي الإيرادات ناقص اجمالي النفقات. حقوق الملكية(الأموال الخاصة) **Equity** = راس مال مدفوع + الاحتياطات الأرباح غير موزعة.

2- العائد على الأصول Return on Asset هذا المؤشر العائد متأتي من استغلال الأصول فالارتفاع في هذا المؤشر يوضح مدى فعالية الادارة والتوظيف المثالي للمصادر المالية في البنك.

$$ROA = P \div TP \times 100$$

حيث: **p** تمثل صافي الدخل، و**TA:** اجمالي الأصول(**Total Asset**)

معدل هامش الربح **Profit Margin** هذا المؤشر يعكس مدى كفاءة الإدارة ومدى مراقبتها لتكاليفها.

$$PM = P \div TR \times 100$$

تمثل **TR** اجمالي الإيرادات(**Total Return**)

ج- معدل منفعة الأصول **AU:** ويوضح هذا المؤشر مدى استغلالية الأصول لأفضل إنتاجية منها

$$AU = TR \div TA \times 100$$

د- معدل الرفع المالي: يقاس من هذا المؤشر النسبة بين الأصول ومدى تفوقها على حقوق الملكية(الأموال الخاصة).

$$EM = TA \div Equity \times 100$$

ثالثا: نموذج القيمة المضافة:[1]

مع التطور الذي شهدته النشاط البنكي أصبح نموذج العائد على الحقوق الملكية لا يفي به كثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تعالج نقاط ضعف التي ارتبطت بطرق التقييم التقليدية، منها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

تعرف هذه الأخيرة على أنها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة.

[1] ناريمان زيدي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص7.

ويمكن الحصول على القيمة المضافة من جهتين إما عن طريق الفرق النتيجة الصافية للعمليات بعد الضريبة وتكاليف الأموال المستثمرة أوعن طريق الفرق بين المردودية للأموال المستثمرة(**rer**) والتكاليف المتوسطة الرأسمال(cmpc) ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{EVA} = (\mathbf{RCA} - \mathbf{CMP})\ \mathbf{CI}$$

حيث:

$$\mathbf{RCI} = \left[\frac{RE(1 - T_{IS})}{CA}\right] \times \frac{CA}{CI}$$

CA: رقم الأعمال

RE: النتيجة الصافية

$$\mathbf{CMPC} = K_{\mathbf{CP}}\ \frac{CP}{CP + D} + K_{\mathbf{D}}\,(1 - T_{IS})\frac{P}{CP + D}$$

KCP: تكلفة الأموال الخاصة

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل الى مختلف المفاهيم الاساسية حول الاداء المالي بالإضافة الى اهم المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم البنوك التجارية.

يمكن القول ان تقييم الاداء هو محصلة نهائية لكل ما يقوم به البنك من رسم للأهداف ووضع للخطط والاستراتيجيات المختلفة، فتقييم الاداء هو نظام متكامل يراعي مصالح الاطراف المختلفة وذلك لتوسيع نشاط المؤسسات المالية والبنوك في وقت محدد لقياس إنتاجيتها وبالتالي تحدد اذا ما كان المؤسسات المالية تسير في الطريق السليم وتحديد نقاط القوة والضعف، التي تسعى اليها البنوك او ان عليه اعادة النظر في خططها.

كذلك تم التوصل الى ان المؤشرات المالية ونسب قياس الأداء على وجه الخصوص من الادوات المهمة لتقييم اداء البنوك وقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة لأنها تمثل ادوات التحليل المالي الذي يقاس به من بداية الاداء المالي الى نهايته.

الفصـــــل الثالث

دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري

(2011-2021)

تمهيد:

نظرا للمكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية وتأثيره الكبير عليها حضى باهتمام الاقتصاديين والباحثين خاصة انه يعرف بدرجة التغير سواء قانونية او التكنولوجية.

يعد القطاع المصرفي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد دولة ما، فكلما كان الجهاز المصرفي متطور كان الاقتصاد اكثر تطورا فكلما ازدهرت المجتمعات زاد اعتمادها على البنوك وبتالي زيادة في استخدام التكنولوجيا المالية سواء كان ذلك من اجل القيام بعمليات الاستثمار او الادخار.

المبحث الأول: تقديم القطاع المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: تطور مؤشرات نموذج الدراسة – التكنولوجيا المالية ومؤشرات الاداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري(2011-2021).

المبحث الأول: تقديم القطاع المصرفي الجزائري

يعرف القطاع المصرفي الجزائري على انه مجموع الوسطاء الماليين، الذي يتم من خلاله تدفق الاموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات التي تعتبر الاساس الائتماني للاقتصاد بالإضافة الى البنك المركزي الذي يتولى مهمة وضع تنسيق السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من التوجيهات والقوانين المحكمة، لذلك اولت السلطات العمومية اهتماما كبيرا بتطوير القطاع المصرفي نظرا لدور الهام الذي يؤديه القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن، من خلال رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

المطلب الأول: تطور القطاع المصرفي الجزائري

عرف القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات والإصلاحات، ومن خلال هذا المطلب سيتم الاشارة الي اهم المراحل تطور القطاع المصرفي في الجزائري.

أولا: القطاع المصرفي قبل الاستقلال

تم انشاء بعض المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية ابان الاستعمار الفرنسي منها:

1. **بنك الجزائر:** تم انشاؤه كأول مؤسسة مصرفية في ظل الاحتلال الفرنسي بموجب القانون المؤرخ في 4 اوت 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة وفي فترة 1881-1900 وقع البنك في ازمة حادة نتيجة للإسراف في منح القروض الخاصة الزراعية، وقام بتغير مقره الى باريس واسمه الى بنك الجزائر – تونس في 1958/09/19، وبعد حصول تونس على الاستقلال تغير اسمه الى بنك الجزائر مرة اخرى الى غاية 1962/12/31.[1]
2. **البنوك التجارية:** كانت اغلبيتها فروع بنوك فرنسية لخدمة المستعمرين والاقتصاد الفرنسي بشكل عام، تتمثل في:[2]

القرض الصناعي والتجاري**CIC**، الشركة العامة**CG**، القرض العقاري للجزائر وتونس **CFAT**، شركة مارسيليا للقرض**CMC**.

3- المؤسسات التابعة للخزينة: تتمثل في:

القرض الوطني، القرض العقاري، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية، الصندوق الوطني للمناقصات العامة.

4- بنوك الاستثمار والأعمال: تتمثل في كل من:

---

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر، 2001، ص11.

[2] بن طاهر علي، **هيكل السوق والربحية القطاع – دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص ص 81-82.

بنك باريس والأراضي المنخفضة**BPPB**، البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط**BIAM**.

5- الشبكة التقليدية: تهتم بتمويل القطاع التقليدي ويوجد نوعان:

القرض الفلاحي**CA**، القرض البلدي **CM**.

ثانيا: القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1962-1986

في هذه الفترة تشكل النظام المصرفي الجزائري من ارث النظام المصرفي الفرنسي الذي كان قائما في فترة الاحتلال، وقد اختلف القطاع في هذه الفترة عن سابقتها في ما يلي:

1- انشاء الخزينة العمومية:

انشأت في 1 اوت 1962 وتولت الانشطة التقليدية كما تم منحها امتيازات هامة تجسدت في منح القروض الاستثمارية للقطاع الاقتصادي وغيرها من القروض الاخرى بالرغم من تأميم البنوك.[1]

2- انشاء بنك الجزائر والعملة الوطنية:

تم تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 144/62 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، كبنك مركزي مملوك للدولة، وكلف بمهمة الاصدار كمهمة رئيسية والممول والمسير للشؤون النقدية للدولة والمشرف على البنوك التجارية، وقد تعزز دور البنك المركزي بقرار انشاء العملة الوطنية (الدينار الجزائري) كبديل عن الفرنك الجزائري وذلك في 10 أفريل 1964 حيث أن1 دينار الجزائري يساوي 180 ميليغرام من الذهب.[2]

- **انشاء العديد من البنوك التجارية:** على غرار:

البنك الوطني الجزائري، الصندوق الجزائري للتنمية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بالإضافة الى تأميم العديد من البنوك.

من اهم خصائص القطاع المصرفي في هذه الفترة هو تعاظم دور الخزينة العمومية، وتداخل مهام المؤسسات المالية خاصة بين البنك المركزي والخزينة العمومية، وهذا ما استوجب بالعديد من الاصلاحات الهيكلية والقانونية.[3]

ثالثا: القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 1986

عرفت الجزائر العديد من الازمات خلال سنوات الثمانين بالإضافة الى فشل القطاع المصرفي، استوجب العديد من الاصلاحات وإعادة هيكلة بنكين جديدين وهما:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**، بنك التنمية المحلية **BDL**.

إلا انه لم تحدث تغيرات إلى ان صدر قانون مصرفي جديد وفي سنة 1986 رقم 12/86 الصادر في 19 اوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض وحمل في طياته العناصر الاولى للإصلاح الوظيفي

---

[1] **Ben Malek Riad, la reforme du secteur bancaire en algerie, mémoire de moitrise, science économiques universite toulouse 1999, p 13.**

[2] بن طاهر علي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 81-82.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص184-185.

للنظام المصرفي موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، ولقد تم تعديل القانون السابق بقانون تكميلي في 12 جانفي 1988 حظي فيه النظام المصرفي بمكانة وأهمية كبيرتين وواضحتين بإصدار قانون 06/88 المتمم والمعدل لقانون 12/86 والخاص "بنظام مؤسسات القرض " فجعلها مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة.[1]

يمكن اعتبار ان فترة الثمانينيات هي مرحلة تمهيدية للإصلاح الجذري للنظام المصرفي الجزائري، ووضع اسس صلبة من خلال سن قانون النقد والقرض.

رابعا: القطاع المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض (10/90)

يعتبر صدور قانون النقد والقرض نقطة انتقالية مهمة في الجهاز المصرفي الجزائري، حيث تم من خلاله فرض قوانين تنظيمية لتسيير الجهاز المصرفي الجزائري خاصة في ظل الثغرات التي كان يعاني منها قبل فترة التسعينات والناتجة عن ضعف الجهاز المصرفي من جهة والتأثر بالأزمة البترولية للثمانينيات من جهة أخرى، وكانت اهم الإصلاحات تتمركز حول منح الاستقلالية لبنك الجزائر وفصله عن الخزينة العمومية ،اما في ما يخص هيكل القطاع المصرفي في ظل قانون النقد والقرض فكان كالتالي:[2]

1- بنك الجزائر:

تعرف المادة 11 من قانون النقد والقرض البنك المركزي على أنه" مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي " وأصبح يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر.

2- البنوك التجارية العمومية والخاصة:

حيث سمح قانون النقد والقرض اول مرة بمنح تراخيص لإنشاء مؤسسات مالية وبنوك خاصة وأجنبية في الجزائر، ومن بينها: بنك الشركة، الاتحاد الجزائري للبنك الشركة البنكية العربية، سوسييتي جينيرال، بنك الخليفة البنك الصناعي والتجاري، بالإضافة الى العديد من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى.[3]

من اهم الاهداف التي يسعى قانون النقد والقرض لتحقيقها، ضمن اصلاحات النظام المصرفي هي:[4]

---

[1] جودي كريم، كمال رضوان ياسين بادسي، **" السياسة النقدية في الجزائر ."**سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، على الموقع:
https://librarycatalog.usj.edu.lb/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber

[2] بالمهبول داود، مقران المهدي، **التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتحسين الأداء المالي في البنوك-دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري (2016-2020)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2022، ص51.

[3] جودي كريم، مرجع سبق ذكره، الموقع:
https://librarycatalog.usj.edu.lb/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber

[4] طاهر لطرش، **مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة، علوم التسيير غير منشور، المدرسة العليا للتجارة، 2004، ص 31.

- تحريك السوق النقدية وتنشيطها.
- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة وأبعادها عن مجال القرض للمؤسسات.
- اعادة الاعتبار للنظام البنكي في تسيير النقد والقرض.
- اعادة الاعتبار لدور الدينار في الاقتصاد.
- اعادة الاعتبار لمعدل الفائدة، كفاعل اساسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقرض والتمويل.
- اقامة نظام بنكي ذو مستويين، البنك المركزي كمصدر للنقود والمؤسسات الاخرى كمانحة للقروض.
- انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة خولت لها صلاحيات واسعة كإصدار النقد، ترأس النظام البنكي بصفة عامة وتنظيم السوق والسياسة النقدية.

المطلب الثاني: انواع المؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري

وتجدر الاشارة هنا ان مكونات وتصنيفات القطاع المصرفي تختلف باختلاف البلدان، حسب درجة التقدم الاقتصادي بوجه عام، وعموما فان النظام المصرفي يشمل البنك المركزي، البنوك بمختلف أنواعها، بالإضافة الى مؤسسات مالية اخرى سنتطرق الى بعضها كالتالي:

اولا: البنوك التجارية العمومية (الاولية)

تعد هذه البنوك بمثابة بنوك ودائع، حيث تم انشاءها على اساس تخصيص أنشطتها فحسب القانون المؤرخ في 19 اوت 1986 فإن الوظيفة الأساسية لهذه البنوك هي تلقي الودائع بمختلف أنواعها ولآجال متفاوتة، ومنح القروض بدون تحديد نوعها أو مدتها، فان هذه البنوك تخضع لمبدأ الاستقلال المالي والتوازن المحاسبي حسب القانون الصادر في 12 جانفي 1988، وبالرجوع الى قانون

(03-11) والمتعلق بالنقد والقرض، فان هذه البنوك تعمل على تلقي الودائع ومنح القروض بالإضافة الى توفير وتسيير وسائل الدفع المختلفة. [1]

ويوجد في الجزائر حاليا سبعة بنوك تجارية عموميه نوجزها فيما يلي:

أ- **البنك الوطني الجزائري (BNA):**[2]

ويعد اول البنوك التجارية في الجزائر المستقلة، حيث تم تأسيسه بموجب المرسوم الصادر في 13 جوان 1966 وهو الناتج عن الاندماج البنوك الاجنبية التالية:

القرض العقاري للجزائر وتونس، وتم ادماجه في 1جويلية 1966، القرض الصناعي والتجاري، تم ادماجه في 1جويلة 1967، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وتم إدماجه

1-**Ammour Benhlima: «pratique des techniques bancaires», Editions DAHLAB, Alger, PP 30-31**.

[2] شاكر القزويني: **محاضرات في اقتصاد البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1992، ص59.

في 1جانفي 1968، بنك **Pribas**، تم ادماجه في ماي 1968، مكتب معسكر للخصم، وتم ادماجه في جوان 1968.

ان البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري عمومي وضيفته هو تمويل النشاط الزراعي وإقراض المنشآت الخاصة والعامة، وخصم الاوراق التجارية في ميدان التشييد، وبذلك فهو بنك الودائع والاستثمارات ويوجه نشاطه للداخل والخارج.

ب- القرض الشعبي الجزائري (CPA):[1]

وقد تم تأسيسه بالمرسوم الصادر في 14 ماي 1967 ليرث كلا من القرض الشعبي للجزائر، وهران، قسنطينة، وعنابة، وكذا الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، وقد اندمجت بالبنك فيما بعد ثلاثة بنوك اخرى اجنبية بعد تأميمها وهي:

شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض، البنك المختلط (الجزائر – مصر).

إن القرض الشعبي الجزائري هو بنك تجاري عمومي، يقوم بتلقي الودائع ومنح القروض لكل من الحرفيين، والفنادق والقطاع السياحي والتعاونيات الغير الزراعية والمنشئات الصغيرة والمتوسطة، كما يقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للجماعات المحلية، وبالإضافة الى القروض القصيرة الأجل فان البنك يمنح قروض التجهيز متوسطة الاجل.

ج- البنك الخارجي الجزائر(BEA):[2]

وهو اخر بنك يتم تأسيسه وفقا لإجراءات التأميم المصرفي وقد تم تأسيسه بالمرسوم رقم (67 – 204) الصادر في 1 اكتوبر 1967، وهو ناتج عن ارث خمسة بنوك اجنبية وهي:

القرض الليوني، قرض الشمال، الشركة العامة، بنك باركليز **(BARCLAYS)**، البنك الصناعي للجزائر والبحر الابيض المتوسط.

إن البنك الخارجي الجزائري هو بنك الودائع، مهمته تمويل وتسهيل عمليات التجارة الخارجية وقد اتسع نشاط هذا البنك بفتح شركات كبرى لحساباتها لديه مثل: سونطراك، نفطال، وشركات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية...الخ.

د- بنك التنمية المحلية (BDL):[3]

وتم تأسيسه بموجب المرسوم رقم (85-85) الصادر في 30 افريل 1985، وهو منبثق من القرض الشعبي الجزائري، ويقوم بنك التنمية المحلية بكل المهام الموكلة لأي بنك الودائع، ويعمل بالدرجة الاولى على منح القروض للهيئات العامة المحلية.

---

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 189-190.

[3] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 62.

ن- بنك الفلاحة والتنمية المحلية (BADR):[1]

وتم تأسيسه بموجب المرسوم رقم (206 -82) الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 لغرض تمويل الفلاحة ومتمماتها، والتي كانت ممولة من طرف البنك البنك الوطني الجزائري منذ 1966، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية في نفس الوقت، فهو بنك متخصص لمسايرة تطورات هذا القطاع، وهو مسؤول عما يلي:

- تمويل هياكل ونشاطات الانتاج الفلاحي، والنشاطات المرتبطة به؛
- تمويل الهياكل والنشاطات الزراعية والصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة؛
- تمويل هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

هـ- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك (CNEP/ BANQUE):[2]

تأسس بالمرسوم رقم (64 – 227) الصادر في 10 اوت 1964، ويتمثل دوره في جمع المدخرات الصغيرة وتوزيع القروض على البناء والجماعات المحلية وتمويل بعض العمليات ذات المنفعة الوطنية، كما يصنف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ضمن البنوك العمومية ذات الطابع الخاص، الى ان تم اعتماده بصفة بنك موجب المقرر رقم (97- 01) الصادر في 06 أفريل 1997، وعليه يمكن لهذا البنك القيام بكل العمليات المنصوص عليها في المواد 66 الى 69 من الامر رقم (03- 11) المتعلق بالنقد والقرض، باستثناء عمليات التجارة الخارجية.

[1] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 190- 191.

[2] **Ammour BENHLIMA , PP34 – 35.**

المطلب الثالث: هيكلة القطاع المصرفي الجزائري

الشكل رقم (5):هيكل القطاع المصرفي الجزائري

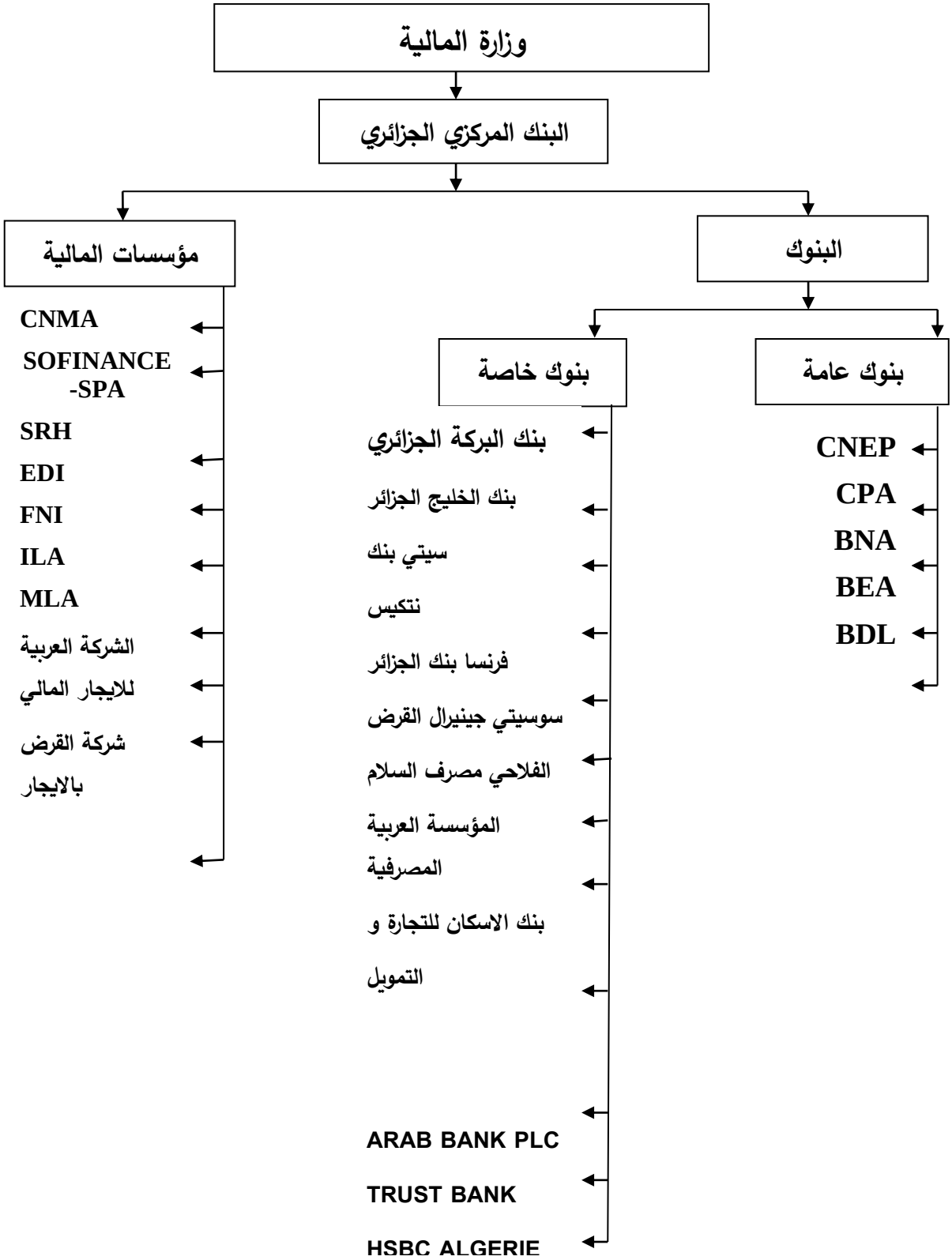

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر

/https: // www.bank –of- algeria.dz.،2023/05/17

المبحث الثاني : تطور مؤشرات نموذج الدراسة – التكنولوجيا المالية ومؤشرات الاداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)

تعتبر مؤشرات التكنولوجيا المالية ومؤشرات الاداء المالي من أهم المؤشرات التي تعكس قوة نظام مصرفي معين، ومن خلال هذا المبحث سوف نعرض بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية والاداء المالي في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2011-2021 وهذا كالتالي:

المطلب الاول: بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2022)

اهتمت الجزائر مؤخرا برقمنة اقتصادها بمختلف قطاعاته واعتبرته من بين الاولويات، وباعتبار أن القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تتطلب التحديث فقد مسته هذه العملية، من خلال هذا المطلب نستعرض بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في الجزائر خلال الفترة(2016-2022).

اولا: خدمة الدفع عبر الإنترنت في الجزائر للفترة (2016 - 2022)

يمكن تعريف خدمة الدفع عبر الإنترنت على أنها: صرف إلكتروني للعملة بهدف شراء السلع أو الخدمات، والتي تتم وفق قوانين تضمن سرية وخصوصية إجراءات البيع والشراء، تحدث بشكل إلكتروني عن طريق الإنترنت من خلال استخدام نظام دفع آمن ومعلومات مشفرة وتفاصيل أخرى سرية عادة ما تكون مطبوعة على بطاقة الدفع الإلكترونية[1]

تم إطلاق هذه الخدمة رسميا بالجزائر في 04 أكتوبر 2016، بواسطة بطاقات الدفع ما بين البنوك (البطاقة البنكية –**(CIB)**، حيث يمكن لحامل البطاقة وعبر الإنترنت دفع مستحقات الفواتير والخدمات لدى مواقع التجارة الإلكترونية المصادق عليها، وقد تزامن إطلاق هذه الخدمة مع إطلاق الموقع الإلكتروني **bitakati.dz**، كبوابة مخصصة للتجار حاملي البطاقات **(CIB)** من أجل تمكينهم من اعتماد مواقعهم الإلكترونية والحصول على المعلومات المتعلقة بكيفية الانخراط في هذه الخدمة الموضوعة تحت تصرفهم من طرف بنوكهم.

فحسب موقع التجمع النقدي الآلي(**GIE Monétique**) يوجد حاليا 231 تاجر عبر الإنترنت منخرط في نظام الدفع الإلكتروني ما بين البنوك – **البين بنكية**–، كما نتجت حوالي 276508 16 معاملة

[1] وليد اليافعي، **كل ما تود معرفته عن الدفع الإلكتروني**، مقال متاح على الرابط:
https://fatora.io/blog/everything-about-online-payment،
منشور بتاريخ :26جويلية2020.

بمبلغ يزيد عن 23 مليار دينار جزائري منذ انطلاق الدفع عبر الإنترنت موزعة عبر سنوات الدراسة والموضحة وفقا للجدول رقم (9) والشكل رقم (6) أدناه.[1]

الجدول رقم(9): حجم المعاملات عبر الإنترنت في الجزائر (2016-2022) **الوحدة:** دج

السنة	المبلغ الاجمالي للمعاملات	العدد الاجمالي للمعاملات
2016	15,009,842.02	7,366
2017	267,993,423.4	107,844
2018	332,592,583.28	176,982
2019	503,870,361.61	202,480
2020	5,423,727,074.80	4,593,960
2021	11,176,475,535.68	7,821,346
2022	18 151 104 423,96	9 048 125

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على بيانات موقع تجمع النقد الالي (GIE)

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

الشكل رقم(6): حجم المعاملات عبر الإنترنت في الجزائر (2016-2022)

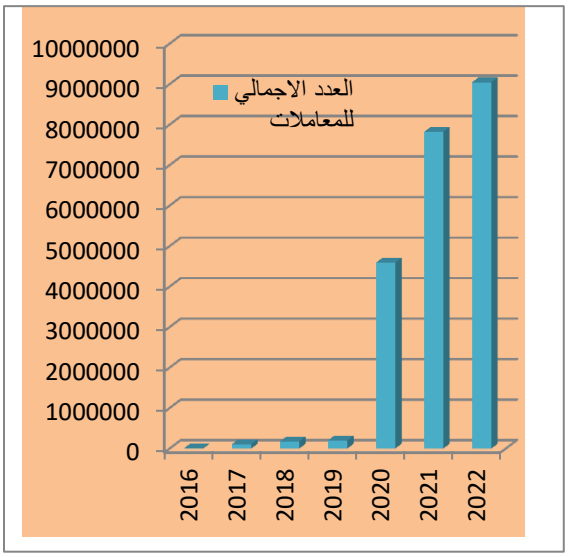

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على الجدول رقم (9)

بشكل عام، يظهر جلياً النمو الإيجابي والمستمر لحجم المعاملات عبر الإنترنت في الجزائر خلال فترة الدراسة، والذي شهد نموا شبه مستقر تميز بالانخفاض خلال السنوات الأولى لإطلاق هذه الخدمة في الجزائر للفترة (2016 -2019)، مقارنة مع باقي سنوات الدراسة، لتسجل بعد ذلك قفزة نوعية في حجم المعاملات عبر الأنترنت سواء من حيث القيمة أو العدد خلال السنوات الأخيرة من الدراسة، حيث بلغت قيمة المعاملات ما يزيد عن 5.4 مليار دينار جزائري لحوالي 4,6 مليون معاملة في سنة 2020، تجاوزت

[1] قاجة امنة، ربيعة بن زيد، لمياء عماني، **أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على ربحية القطاع المصرفي بالجزائر، دراسة تحليلية واحصائية قياسية للفترة (2010 الى ماي 2022)**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، المجلد6، العدد4، الجزائر، 2022 ، ص 136.

عندها نسبة النمو 1000 بالمائة من حيث القيمة مقارنة بسنة 2019، تقابلها نسبة نمو تفوق 2168 بالمائة من حيث إجمالي عدد المعاملات عبر الإنترنت لنفس الفترة، كما نلاحظ أيضا استمرار حجم هذه الخدمة في النمو بالجزائر خلال الفترة (2020- 2021)، ولكن بوتيرة نمو أقل عما كانت عليه من قبل، حيث بلغت قيمة المعاملات عبر الإنترنت حوالي 11,2 مليار دينار جزائري لأزيد من 7.8 مليون معاملة في سنة 2021، بنسبة نمو تجاوزت كل من 106 بالمائة و70 بالمائة من حيث قيمة وعدد المعاملات على التوالي مقارنة بسنة 2020، ثم ارتفعت لتصل الى ازيد من 18 مليار دينار جزائري، بحجم معاملات 9 مليون سنة 2022.

ترجع هذه الزيادة النوعية في حجم المعاملات عبر الإنترنت إلى عدة أسباب مرتبطة ببعضها البعض، من أبرزها الأزمة الصحية العالمية (COVID 19)، حيث كان لذلك أثرا إيجابيا على نمو قطاع التكنولوجيا المالية في الجزائر من خلال خدمة "حلول الدفع"، ويعد من بين القطاعات القليلة- على غرار قطاع الصناعة الصيدلانية وشبه - صيدلانية - الذي عرف انتعاشا كبيرا بسبب تداعيات الأزمة الصحية محليا ودوليا، نتيجة تغير سلوك الأفراد خاصة فئة الشباب، وتفضيلهم للدفع وتسوية مختلف معاملاتهم عبر الإنترنت، مما شجع على ارتفاع عدد بطاقات الدفع البنكية (CIB) المصدرة والمزودة بخدمة الدفع عبر الإنترنت.

ثانيا: خدمة الدفع عبر محطة الدفع الإلكتروني (TPE) في الجزائر للفترة (2016 - 2022)

الجدول رقم(10): تطور عدد محطات الدفع الالكتروني (TPE)العاملة في الجزائر (2016- 2022) **الوحدة:** محطة

2016	**5049**
2017	**11985**
2018	**15397**
2019	**23762**
2020	**33945**
2021	**37561**
2022	46 263

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على بيانات موقع تجمع النقد الالي (GIE)

الشكل رقم(7): تطور عدد محطات الدفع الالكتروني(TPE) العاملة في الجزائر(2016- 2022)

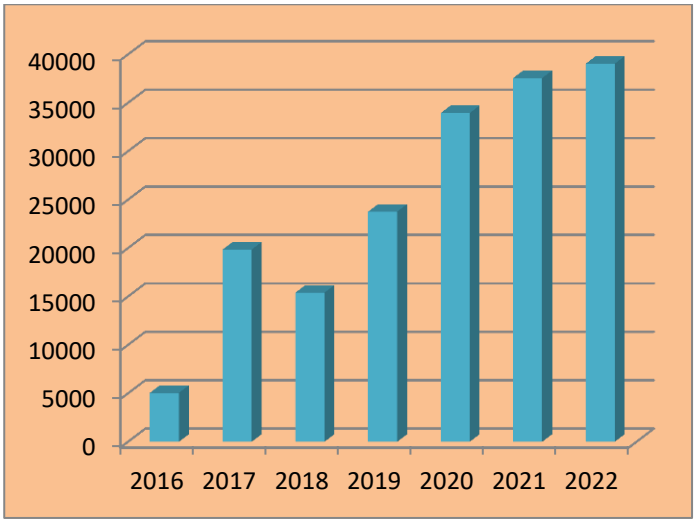

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على الجدول رقم (9)

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-/sur-internet

تُعرف محطات الدفع الإلكتروني بعدة مسميات منها نهائيات الدفع الإلكتروني والمعروفة في الأوساط التجارية بـ **(TPE)** وهي اختصارا لـ **(Le Terminal de Paiement Electronique)**، ويمكن تعريفها باختصار على أنها جهاز دفع إلكتروني يتم تثبيته في مختلف المحلات التجارية، حيث تمكن التاجر من تقاضي ثمن المبيعات ومعالجتها بشكل آمن باستخدام بطاقات الدفع البنكية. ويوضح الجدول رقم (10) والشكل رقم (7) أعلاه تطور عدد محطات الدفع العاملة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر ماي 2022، حيث يظهر بشكل واضح النمو الإيجابي، المستمر والمتزايد لمنحى تطور عدد أجهزة **(TPE)** المنتشرة لدى نقاط البيع في الجزائر خلال فترة الدراسة.

سجلت أعلى نسبة نمو في عدد أجهزة **(TPE)** في 2017، حيث انتقل عدد محطات الدفع الإلكتروني من 5,5 ألف جهاز في 2016 إلى حوالي 12 ألف جهاز حيز الخدمة في سنة 2017، بنسبة نمو بلغت 138 بالمائة؛ ليستمر هذا النمو طيلة سنوات الدراسة، ويصل عدد محطات الدفع الإلكتروني **(TPE)** إلى حوالي 40 ألف جهاز إلى غاية ماي 2022 بنسبة نمو وصلت إلى حوالي 4 بالمائة مقارنة للشهور الخمسة الأولى من 2022 بكامل سنة 2021، أي بعدد 1.5 ألف محطة دفع إلكتروني **(TPE)** جديدة تدعمت بها الحظيرة الوطنية الأجهزة الدفع الإلكتروني خلال الفترة الممتدة بين جانفي 2022 إلى ماي 2022 .

بشكل عام، يرجع هذا النمو المستمر والإيجابي إلى اطلاق مشروع تعميم استعمال أجهزة الدفع الإلكتروني عند التجار والمتعاملين الاقتصاديين، والذي أدرج في قانون المالية 2018 من خلال المادة 111 منه، الزام التجار باقتراح أجهزة الدفع الإلكتروني بما فيها محطات الدفع الإلكتروني على زبائنهم عند تسديد مبالغ مقتنياتهم، على أن يدخل هذا المشروع حيز التطبيق الإلزامي في 2019، غير أن هذا المشروع تعطل لعدة سنوات ويرجع المختصون ذلك إلى محدودية كمية أجهزة **(TPE)** التي تنتجها المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، باعتبارها الصانع الوحيد لها في الجزائر، إضافة إلى معاناة التجار من ضعف الشبكة، وقد تسبب ذلك في تعطيل العملية خاصة مع نقص التحسيس والمرافقة، في حين أعطت وزارتي المالية والتجارة التجار مهلة أخرى في أفريل 2022 للالتزام بتعميم محطات الدفع الإلكتروني **(TPE)** وفقا لما ينص عليه قانون المالية لسنة 2020، بعد أن تم تأجيل العملية من 31 ديسمبر 2021 إلى 1 جويلية 2022.

الجدول رقم(11): حجم المعاملات عبر محطات الدفع الإلكتروني **(TPE)** للفترة (2016- 2022)

السنة	المبلغ الاجمالي لمعاملات الدفع	العدد الاجمالي لمعاملات الدفع
2016	444,508,902.40	65,501
2017	861,775,368.90	122,694
2018	1,335,334,130.76	190,898
2019	1,916,994,721.11	274,624
2020	4,733,820,043.01	711,777
2021	15,113,249,499.92	2,150,529
2022	8,236,730,827.97	1,074,567

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على بيانات موقع تجمع النقد الالي **(GIE)**

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

الشكل رقم(8): حجم المعاملات عبر محطات الدفع الإلكتروني **(TPE)** للفترة (2016- 2022)

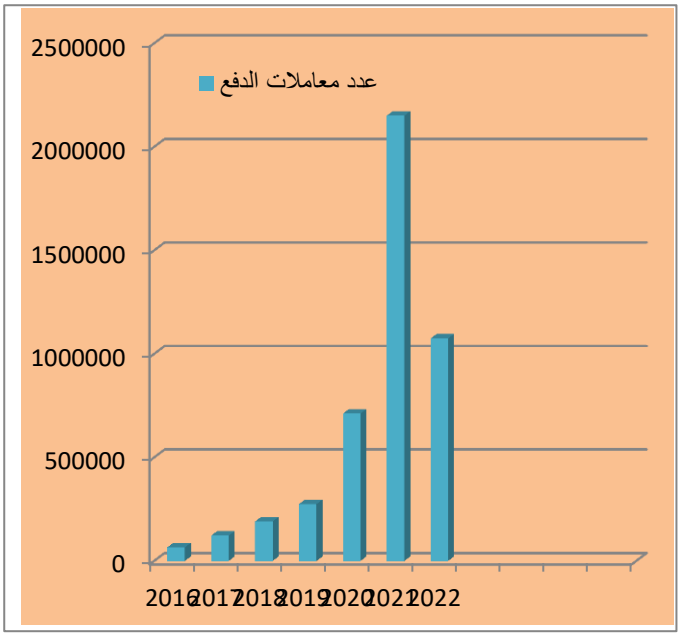

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على الجدول رقم (11)

يوضح الجدول رقم (11) والشكل رقم (8) حجم المعاملات عبر محطات الدفع الإلكتروني **(TPE)** للفترة (2016-2022)، والتي سجلت نموا مستمرا خلال فترة الدراسة، حيث شهدت سنتي (2020 و2021) طفرة في النمو الإيجابي لحجم المعاملات عبر أجهزة **(TPE)**، إذ بلغت نسبة نموها من حيث العدد ما يقارب 160 بالمائة في 2020 وما يزيد عن 202 بالمائة في 2021، لينتقل عدد المعاملات عبر أجهزة **(TPE)** من حوالي 712 ألف معاملة في 2020 إلى أزيد من (02) مليونين معاملة حتى نهاية 2021، تقابلها نسبة نمو في القيمة عبر هذه المحطات وصلت إلى 147 بالمائة في سنة 2020 بقيمة تزيد عن 2,8 مليار دينار جزائري إضافية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، بينما فاقت نسبة النمو 220 بالمائة في 2021 لتزيد قيمة المعاملات عبر محطات الدفع الإلكتروني **(TPE)** عن 10,3 مليار دينار جزائري كقيمة إضافية

مقارنة بـ 2020، رغم نسبة الزيادة المنخفضة في عدد أجهزة **(TPE)** في 2021 والتي لم تتعدى 11 بالمائة (37561) جهاز **TPE** في 2021 مقابل 23762 جهاز **TPE** في 2020.

ترجع هذه الزيادة النوعية في حجم المعاملات عبر محطات الدفع الإلكتروني **(TPE)** خلال فترة (2020-2021) لعدة عوامل، على رأسها جملة التدابير الوقائية التي اتخذتها السلطات خلال الجائحة، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية، لاسيما بريد الجزائر في نهاية مارس 2020 بمنح أجهزة **(TPE)** للتجار والمتعاملين الاقتصادين مع ضمان خدماتها بصفة مجانية لمدة شهرين سعيا منها لتعميم وسائل الدفع الالكتروني. وقد عزز هذه الجهود النقص الفادح في السبولة خلال تلك الفترة، حيث اضطر حاملو البطاقات إلى البحث عن المحلات والمتاجر والصيدليات التي تتيح هذه الخدمة كحل لمشكلة عدم توفر السيولة، لذلك شهدت هذه الخدمة أكبر نسبة نمو وبنفس الزخم خلال فترة الجائحة مقارنة مع خدمات التكنولوجيا المالية الأخرى المتاحة.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات نموذج الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري(2011-2021)

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021، وذلك لتوفر المعطيات فيها خلال فترة الدراسة، بحيث أن المؤشرات الأخرى لا تتوفر فيها المعطيات خلال نفس الفترة، ولهذا فسندرس تطور عدد أجهزة الصراف الألي وعدد البطاقات البنكية كما يلي:

أولا: تطور عدد أجهزة الصراف الألي في الجزائر (2011-2021)

يمكن عرض تطور عدد اجهزة الصراف الالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(12): عدد أجهزة الصراف الألي في الجزائر (2011-2021) الوحدة: جهاز، %

السنة	عدد الصرافات الالية	نسبة الزيادة%	السنة	عدد الصرافات الالية	نسبة الزيادة%
2011	1602	%3	2017	2658	%5
2012	1656	%11	2018	2814	%2
2013	1849	%15	2019	2881	%0,6
2014	2124	%11	2020	2900	%5

2015	2365	%4	2021	3053	-
2016	2463	%7			

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2015-2021

https://www.bank-of-algeria.dz

لتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم(9): تطور عدد أجهزة الصراف الألي 2011-2021

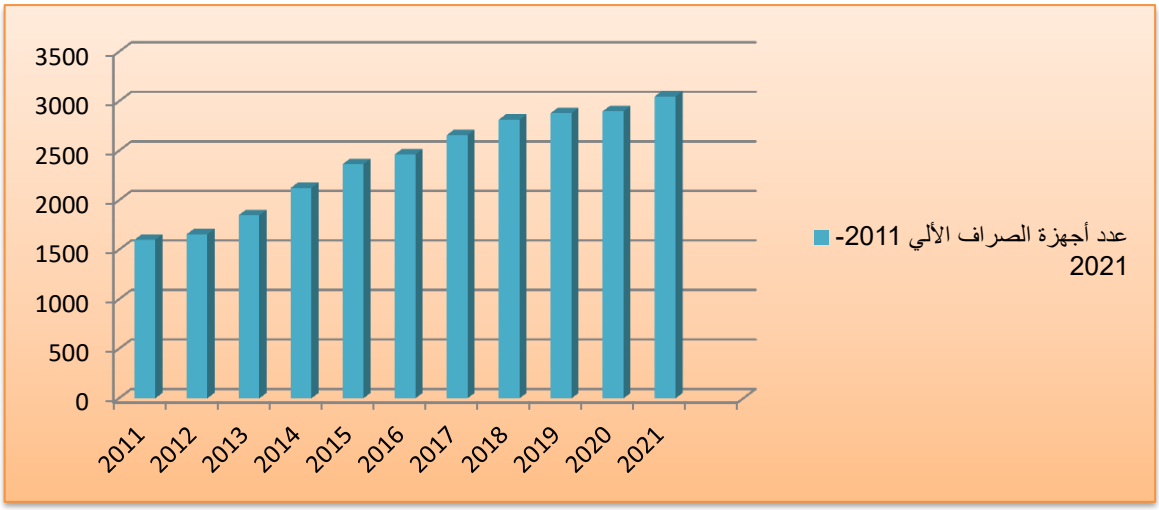

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على الجدول رقم(11)

يمثل كل من الجدول رقم(12) والشكل رقم(9) تطور عدد أجهزة الصراف الألي في الجزائر ونسبة نموها خلال الفترة 2011-2021 حيث شهدت نمو متزايد بنسب متفاوت، لم تتجاوز 15% خلال اربع سنوات الاولى من فترة الدراسة، وذلك لمحاولة الدولة رقمنة القطاع المصرفي وتخفيف الضغط على الشبابيك داخل المؤسسات البنكية والبريدية، وفي الست سنوات الموالية شهدت نسبة النمو استقرارا حيث لم تتجاوز 7%، ويرجع ذلك الى تدعم اغلب المراكز الموجودة بأجهزة الصراف الآلي، ومن بين اسباب التراجع تفاقم ازمة البترول التي حدثت في 2014، والوضع الصحي الطارئ بسبب جائحة (COVID19) خلال الفترة 2020-2021.

ثانيا: تطور عدد البطاقات البنكية CIB في الجزائر (2011-2021)

بطاقة الدفع البنكية **CIB – Carte Interbancaire de Paiement**- هي بطاقة إلكترونية ذات استعمال شخصي، مستندة إلى حساب بنكي، وهي بطاقة محلية للدفع والسحب ما بين البنوك، تصدر عن أحد البنوك المعتمدة في الجزائر (عمومية أو خاصة) والمنخرطة في الشبكة المالية بين البنوك، تستخدم على جميع شبكة النقد الآلي بين البنوك، كما تستخدم لدفع قيمة السلع والخدمات لدى التجار، عن طريق نهائيات الدفع الالكترونية، وتستخدم أيضا للدفع عن طريق الانترنت لدى حاملها والتجار المنخرطين في الشبكة،[1] ويمكن تبان تطورها من خلال ما يلي:

الجدول رقم(13): عدد البطاقات البنكية **CIB** في الجزائر (2011-2021)

الوحدة: بطاقة، %

السنة	عدد البطاقات البنكية **CIB**	نسبة الزيادة
2011	469500	41,05
2012	662259	-2,01
2013	648920	1,02
2014	655576	-15,16
2015	556152	43,14
2016	796077	10,25
2017	877708	789,79
2018	7809794	11,30
2019	8692630	10,68
2020	9621017	21,52
2021	11692298	-

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على بيانات موقع تجمع النقد الالي (**GIE**)

الشكل رقم(10): عدد البطاقات البنكية **CIB** في الجزائر (2011-2021)

الوحدة: بطاقة

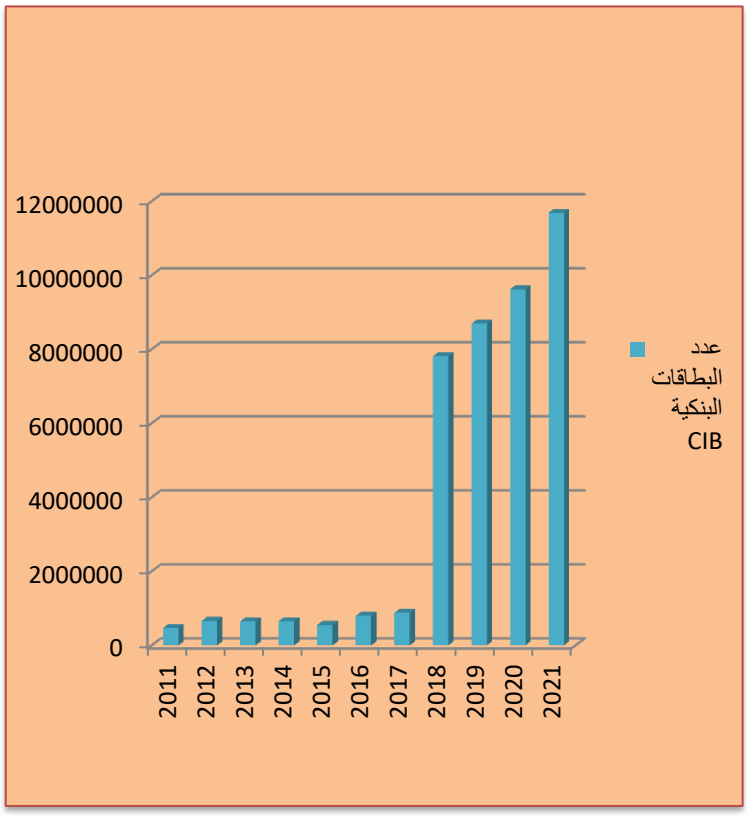

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على الجدول رقم (13)

[1] صليح بونفلة، عصام نجاح، بطاقة الدفع البنكية "**CIB**" والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد09، العدد 03، الجزائر، 2018، ص ص، 492-511.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(13) والشكل رقم(10) الارتفاع المستمر لعدد البطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة(2011-2021)، لكن كانت هناك زيادة كبيرة بعد سنة 2017 حيث وصلت الى 11692298 بطاقة سنة 2021، وذلك راجع الى عدة أسباب منها: سعي السلطات والجهات المختصة لعصرنة القطاع المصرفي بتبني نظام دفع إلكتروني فعال، تفضيل المواطنين السحب من الصراف الالي على الشبابيك مراكز البريد أو البنوك، خاصة في ضل الظروف التي فرضتها الازمة الصحية (**COVID**19)، والتي ساهمة كثيرا في الرفع من هذا النموذج.

ثالثا: بعض مؤشرات الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري(2011-2021)

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021، وذلك لتوفر المعطيات فيها خلال فترة الدراسة، بحيث أن المؤشرات الأخرى لا تتوفر فيها المعطيات خلال نفس الفترة، ولهذا فسندرس تطور مؤشرات السيولة والربحية في القطاع المصرفي الجزائري كمالي:

1. تطور مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)

يمكن توضيح تطور مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021) من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (14): تطور (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) في القطاع المصرفي الجزائري(2011-2021)

الوحدة: %

السنة	الاصول السائلة/اجمالي الاصول
2011	**50,16**
2012	**45,87**
2013	**40,46**
201	**37,96**
2015	**27,17**
2016	**23,52**
2017	**23,51**

الجدول رقم (15): تطور (الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) في القطاع المصرفي الجزائري(2011-2021)

الوحدة: %

السنة	الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل
2011	**103,73**
2012	**107,51**
2013	**93,52**
2014	**82,06**
2015	**61,64**
2016	**58,39**
2017	**53,7**
2018	**47,45**

2018	**19,84**
2019	**15,97**
2020	**13,11**
2021	**35,74**

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2015-2021

https://www.bank-of-algeria.dz

2019	**44,23**
2020	**37,14**
2021	**101,66**

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2015-2021

https://www.bank-of-algeria.dz

لتوضيح ذلك نستعين الشكل التالي:

الشكل رقم(11): تطور مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)

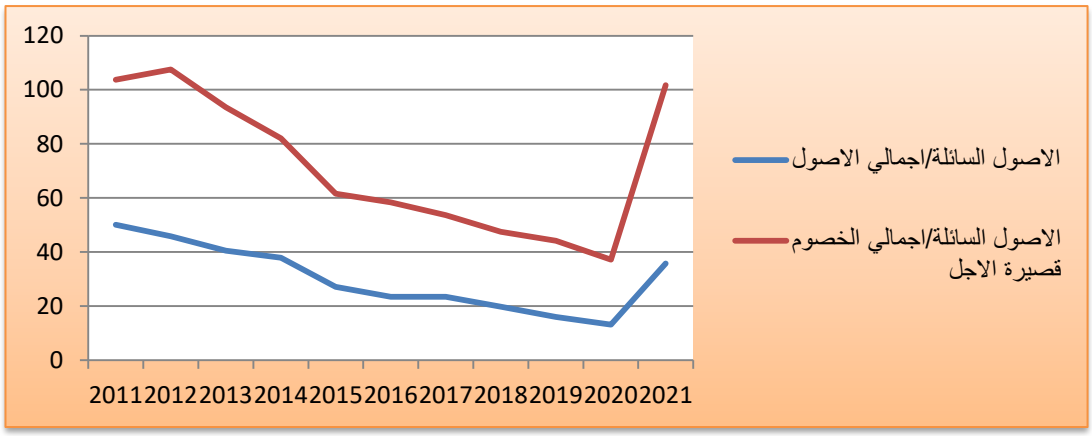

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على الجداول رقم (14-15)

يشير تقرير بنك الجزائر الصادر في 2021 انه لا يزال حجم القطاع المصرفي، بالنظر إلى إجمالي أصوله مهيمنا ومسيطرا عليه من طرف البنوك العمومية، التي يمثل إجمالي أصولها أكثر من 87 % من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

يمثل كل من الجدول رقم(14) والشكل رقم(11) تطور الاصول السائلة/اجمالي الاصول في القطاع المصرفي الجزائري(2011-2021)، حيث كانت مرتفعة بلغت 50,16% سنة 2011، ثم انخفضت لتصل سنة 2020 الى ادنى قيمة لها 13,11%، نتيجة انخفاض الاصول السائلة، لكن سرعان ما تحسنت لترتفع بأكثر من ثلاثة أضعاف وهذا بتسجيل معدل تغطية يفوق**35,7**% في عام 2021 مقابل 13,11% فقط في عام **2020**، وذلك لوجود ارتفاع في الاصول السائلة.

يمثل كل من الجدول رقم(15) والشكل رقم(11) تطور الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل الاصول في القطاع المصرفي الجزائري 201-2021، فنجد انها كانت تحقق نسبة جيدة في سنة بداية الدراسة، ثم بدأت في الانخفاض لتصل الى 37,14% سنة 2020 وهي اقل نسبة لها، لكنها سجلت تحسنا تجاوز عتبة 100% وهذا التحسن نتيجة زيادة الاصول السائلة، نتيجة برنامج إعادة التمويل الخاص بالبنوك العمومية والذي سمح للبنوك العمومية بالحصول على المزيد من السيولة وهذا بهدف زيادة قدرتها على التمويل، على أساس موحد، فإن الأصول السائلة للقطاع المصرفي تغطي التزاماته (الخصوم) قصيرة الأجل بنسبة 101,7% في 2021 مقابل 37,1% فقط في 2020 وهذا نتيجة ارتفاع الأصول السائلة ب 230,30% بين عامي 2020 و2021.

2. تطور مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)

تم اعتماد مؤشر العائد على الأصول**ROA** والعائد على حقوق الملكية**ROE** كمؤشرين رئيسيين للربحية من خلال عرض تطور نسبة العائد على الأصول **ROA** والعائد على حقوق الملكية**ROE** في القطاع المصرفي الجزائري (2011 - 2021).

ويتم استظهار هذا التطور من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم(16): تطور مؤشر العائد على الأصول**ROA**(2011 - 2021) **الوحدة:** %

السنة	معدل العائد على الاصول ROA
2011	**2,1**
2012	**1,63**
2013	**1,67**
2014	**1,99**
2015	1,79
2016	**1,83**
2017	**2,05**
2018	**2,42**
2019	**1,51**
2020	**1,43**
2021	**1,95**

الجدول رقم(17): تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية**ROE** (2011 - 2021) **الوحدة:** %

السنة	معدل العائد على حقوق الملكية ROE
2011	**24,58**
2012	**22,67**
2013	**19**
2014	**23,75**
2015	**21,33**
2016	**17,79**
2017	**18,85**
2018	**22,41**
2019	**14,08**
2020	**8,31**
2021	**11,18**

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2015-2021

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2015-2021

الشكل رقم(12): تطور مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2021)

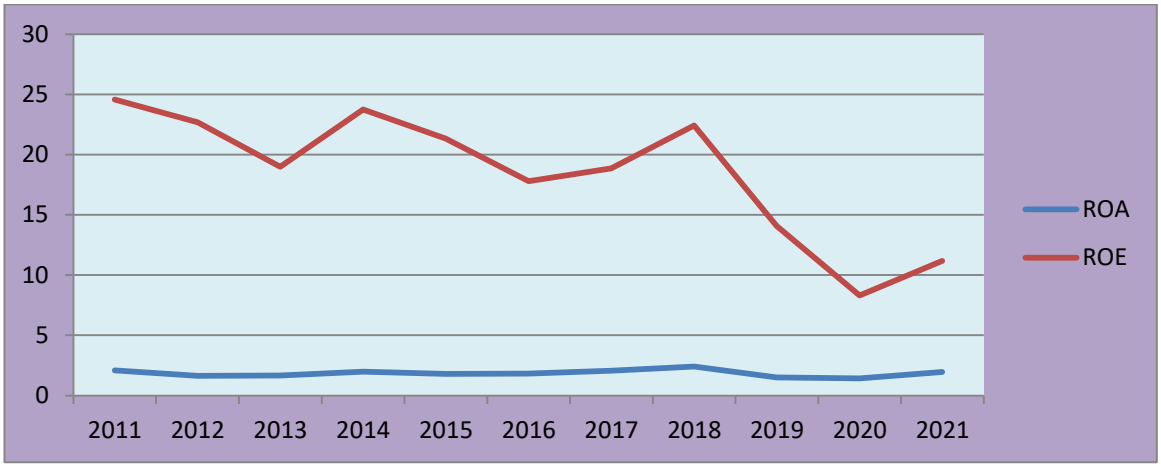

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على الجداول رقم (16-17)

يمثل كل من الجدول رقم(16) والشكل رقم(12) تطور مؤشر العائد على الأصول**ROA**في الجزائر خلال الفترة 2011 – 2021، وقد شهد تذبذبا في نسبه، حيث كانت اكبر نسبة بلغها هي 2,42% سنة 2018، ويرجع ذلك لارتفاع نسبة تغطية التكاليف بالنتائج، وارتفاع صافي الربح ومتوسط الاصول في القطاع المصرفي، وبلغ اقل نسبة له 1,43% سنة 2020، بسبب نقص الاستثمارات وعدم قدرة البنوك على تغطية كل التكاليف وادارة كل الاصول الموجودة وعدم الاعتماد على الديون قصيرة الاجل، وذلك بسبب الوضع الصحي لجائحة (**COVID19**).

يمثل كل من الجدول رقم (17) والشكل رقم (12) تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية **ROE** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2021، حيث بلغ الحد الادنى له 8,31% سنة 2020، وقد يرجع ذلك الى ارتفاع حجم الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها لدى البنوك العمومية، والمتعلقة بقروض بنكية ضخمة تم منحها دون تقديم ضمانات لرجال الاعمال ومسؤولين سابقين –قبل حراك (2019)، أما الحد الاقصى له فقد بلغ 24,58% سنة 2011، ويرجع ذلك الى الارباح الكبيرة المحققة من قبل البنوك لاسيما العمومية منها في تلك الفترة، وارتفاع سعر البترول والدعم المقدم من طرف الدولة.

المطلب الثالث: نموذج الدراسة

من خلال ما سبق تم عرض القيمة الكمية لمؤشرات الدراسة، ومن خلال هذا المطلب سيتم بناء نموذج الدراسة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(13): نموذج الدراسة

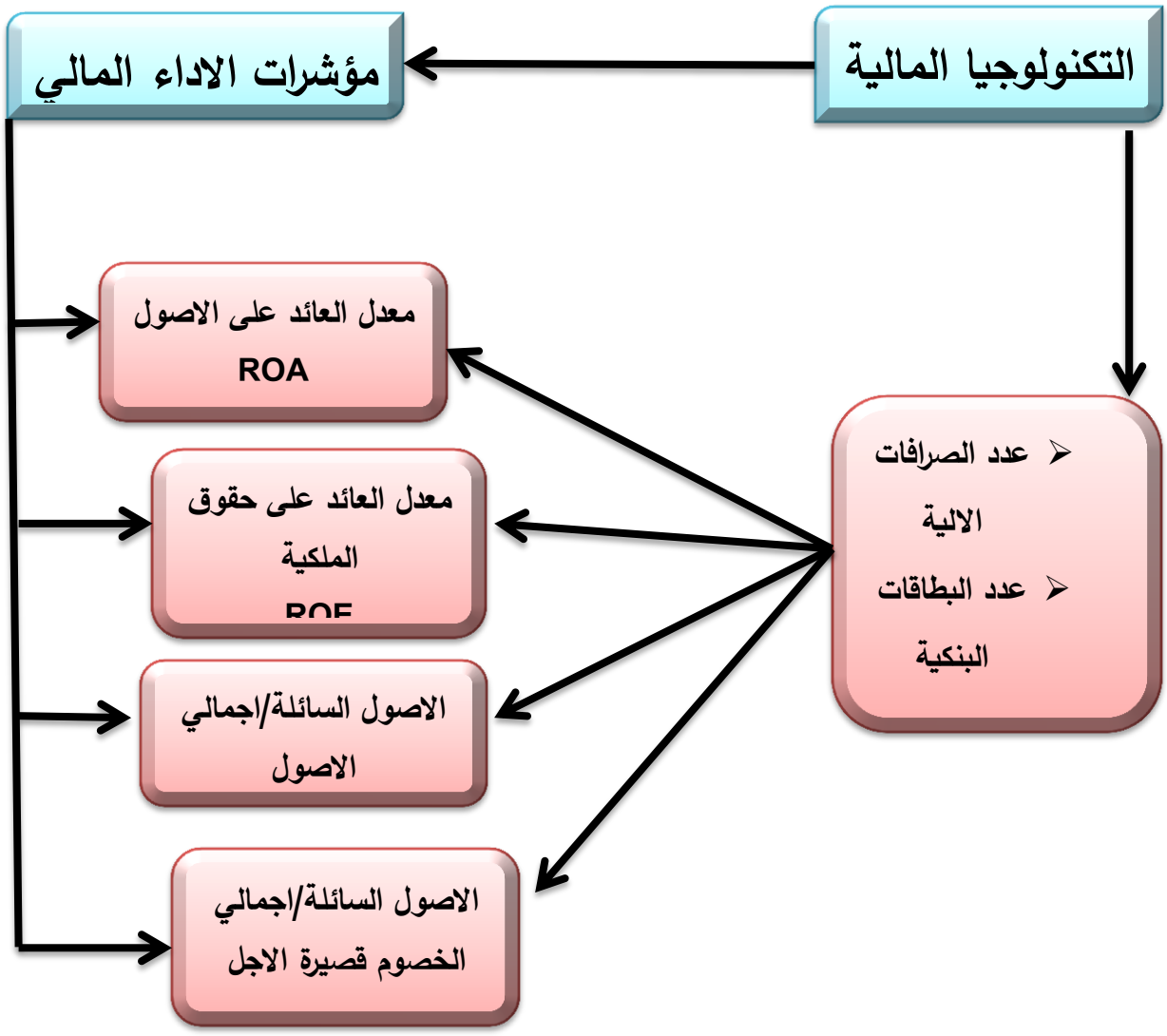

المصدر: من اعداد الطالبين، باعتماد على ما سبق

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الاول: متغيرات وفرضيات الدراسة

أولا: متغيرات الدراسة

بالاعتماد على الجانب النظري للموضوع وفرضيات الدراسة تتمثل هذه المتغيرات في:

المتغير التابع: ويتمثل في الأداء المالي البنكي، وقد تمت دراسته من خلال الابعاد التالية:

ROA: ويمثل العائد على الأصول

ROE: ويمثل العائد على حقوق الملكية

الاصول السائلة/اجمالي الاصول

الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل

المتغير المستقل: ويتمثل في بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية ويشمل:

- عدد الصرافات الآلية: حيث يعبر عن هذا المؤشر عن عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- عدد بطاقات الدفع البنكية: حيث يعبر هذا المؤشر عن عدد البطاقات البنكية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

اولا: اختبار الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على حقوق الملكيةROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- الفرضية الصفرية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على حقوق الملكيةROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

- الفرضية البديلةH_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على حقوق الملكيةROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد للتأكد من مدى تأثير أبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على حقوق الملكية **ROE** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(18): نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول ROE البنكي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)

لمتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	F	B	درجة DF الحرية		SIG	الانحدار معاملB		T المحسوبة	SIG
ROE	0,739	0,546	4,819	42,243	2	بين المجموعات	0,04	0,856	الصرافات الالية	3,874	0,030
					8	البواقي					
					10	المجموع		-0,192	البطاقة الالكترونية	-2,642	0,750

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد حقوق الملكية **ROE**في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، حيث بلغ معامل الارتباط **R** 0,739 عند مستوى دلالة تقدر 0.04 وهي أقل من 0.05 وهو ما يعكس ارتباطا قوي، أما معامل التحديد **R2** فقدرت قيمته بـ 0,546 أي أن 54,6% من التغير في العائد على حقوق الملكية يفسر من خلال التكنولوجيا المالية بأبعادها، أما بقية القيمة فتعود لمؤثرات أخرى أو لمستوى الخطأ، وما يؤكد قيمة التأثير هو قيمة **F** المحسوبة 4,819 عند مستوى دلالة اقل من 0.05، وقد بينت نتائج التحليل الإحصائي أيضا أن الصرافات الالية هو البعد الوحيد المؤثر في العائد على حقوق الملكية (**ROE**) في القطاع المصرفي الجزائري، حيث بلغت قيمة التأثير 0,856عند مستوى دلالة 0,03، أي أن الزيادة بدرجة واحدة من مستوى الصرافات الالية تؤدي إلى زيادة مستوى العائد على حقوق الملكية بقيمة 0,856، أما البعد الثاني والمتمثل في البطاقات الالكترونية فهو لا يؤثر على مستوى العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة 0,75.

من خلال النتائج الإحصائية التي يظهرها الجدول رقم (18) يتبين لنا وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، للتكنولوجيا المالية ببعدها (عدد الصرافات الآلية) على العائد حقوق الملكية **ROE**.

وبالتالي تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y_1 = 42,243+0,856x_1$$

حيث :

X_1: عدد الصرافات الالية

وبهذا نقبل الفرضية البديلةH_1 والتي تنص على انه: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على حقوق الملكي **ROE** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، ونرفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول **ROE** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- الفرضية الصفرية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول**ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)
- الفرضية البديلةH_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد للتأكد من مدى تأثير أبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(19): نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول ROA البنكي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)

لمتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	F	B	درجة DF الحرية		SIG	الانحدار معاملB		T المحسوبة	SIG
ROA	0,991	0,981	0,236	1,687	2	بين المجموعات	0,07	الصرافات الالية	0,245	0,029	0,978
					8	البواقي					
					10	المجموع		البطاقة الالكترونية	0,014	0,525	0,614

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، التكنولوجيا المالية ببعديها (عدد الصرافات الآلية، عدد البطاقات الالكترونية) على العائد على الاصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري، حيث كانت نسبة الدلالة الكلية للنموذج اكبر من 5% إذ قدرت بـ 0,09، وبهذا نرفض الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد اثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الاصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021) عند مستوى دلالة **0.05** ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الاصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- الفرضية الصفرية **H_0:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على الاصول السائلة/اجمالي الاصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

- الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على الاصول السائلة/اجمالي الاصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021).

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد للتأكد من مدى تأثير أبعاد التكنولوجيا المالية الاصول السائلة/اجمالي الاصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(20): نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)

لمتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	F	B	درجة DF الحرية		SIG	الانحدار معاملB		T المحسوبة	SIG
الاصول السائلة/ اجمالي الاصول	0,99	0,98	208,725	23,331	2	بين المجموعات	0,00	الصرافات الالية	-0,321	-4,863	0,01
					8	البواقي					
					10	المجموع		البطاقة الالكترونية	0,745	11,292	0,00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على الاصول السائلة/اجمالي الاصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، حيث بلغ معامل الارتباط **R** 0,99 عند مستوى دلالة تقدر 0.00 وهي أقل من 0.05 وهو ما يعكس ارتباطا قوي، أما معامل التحديد **R2** فقدرت قيمته ب0,98 أي أن 98% من التغير في الاصول السائلة/اجمالي الاصول يفسر من خلال التكنولوجيا المالية بأبعادها، أما بقية القيمة فتعود لمؤثرات أخرى أو لمستوى الخطأ، وما يؤكد قيمة التأثير هو قيمة **F** المحسوبة 4,819 عند مستوى دلالة اقل من 0.05، وقد بينت نتائج التحليل الإحصائي أيضا أن البطاقات البنكية هو أكثر بعد مؤثر في الاصول السائلة/اجمالي الاصول في القطاع المصرفي الجزائري، حيث بلغت قيمة التأثير 0,745 عند مستوى دلالة 0.00، أي أن الزيادة بدرجة واحدة من مستوى البطاقات البنكية تؤدي إلى زيادة مستوى الاصول السائلة/اجمالي الاصول بقيمة 0,745، أما البعد الثاني والمتمثل في الصرافات الالية فهو يؤثر

تأثيرا عكسيا بقيمة 0,321- بمستوى معنوية 0,01، ما يدل على أن الزيادة بوحدة واحدة في الصرافات الالية يؤدي إلى انخفاض الاصول السائلة/اجمالي الاصول في القطاع المصرفي الجزائري ب 0,321.

من خلال النتائج الإحصائية التي يظهرها الجدول رقم (20) يتبين لنا وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، للتكنولوجيا المالية بأبعادها(عدد الصرافات الآلية، عدد البطاقات الالكترونية)، على الاصول السائلة/اجمالي الاصول.

وبالتالي تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y_1 = 23,331 - 0,321x_1 + 0,745x_2$$

حيث :

X_1: عدد الصرافات الالية

X_2: عدد البطاقات الالكترونية

وبهذا نقبل الفرضية البديلة**H_1** والتي تنص: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على الاصول السائلة/اجمالي الاصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، ونرفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على الاصول السائلة/اجمالي الاصول في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- الفرضية الصفرية **H_0:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).
- الفرضية البديلة**H_1:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021) .

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد للتأكد من مدى تأثير أبعاد التكنولوجيا المالية على الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(21): نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)

لمتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	F	B	درجة DF الحرية		SIG	الانحدار معاملB		T المحسوبة	SIG
الصول السائلة/ اجمالي الخصوم قصيرة الاجل	0,763	0,583	5,583	199,303	2	بين المجموعات	0,03	-1,162	الصرافات الالية	-2,984	0,017
					8	البواقي		0,598	البطاقة الالكترونية	1,536	0,163
					10	المجموع					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، حيث بلغ معامل الارتباط **R** 0,763 عند مستوى دلالة تقدر 0,03 وهي أقل من 0.05 وهو ما يعكس ارتباطا قوي، أما معامل التحديد **R2** فقدرت قيمته بـ 0,583 أي أن 58% من التغير في الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل يفسر من خلال التكنولوجيا المالية بأبعادها، أما بقية القيمة فتعود لمؤثرات أخرى أو لمستوى الخطأ، وما يؤكد قيمة التأثير هو قيمة **F** المحسوبة 5,583 عند مستوى دلالة اقل من 0.05، وقد بينت نتائج التحليل الإحصائي أيضا أن الصرافات الالية هو البعد الوحيد المؤثر تأثيرا عكسيا في الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل في القطاع المصرفي الجزائري، حيث بلغت قيمة التأثير 1,162- عند مستوى دلالة 0,01، أي أن الزيادة بدرجة واحدة من مستوى الصرافات الالية تؤدي إلى انخفاض مستوى الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل بقيمة 1,162، أما البعد الثاني والمتمثل في البطاقات الالكترونية فهو لا يؤثر على مستوى الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل، عند مستوى دلالة 0,13.

من خلال النتائج الإحصائية التي يظهرها الجدول رقم (21) يتبين لنا وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، للتكنولوجيا المالية ببعدها(عدد الصرافات الآلية)، على مستوى الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل.

وبالتالي تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y_1 = 199,303 - 1,162x_1$$

حيث :

X_1: عدد الصرافات الالية

وبهذا نقبل الفرضية البديلةH_1 والتي تنص: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على الصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021). ونرفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على الصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى أثر أبعاد التكنولوجيا المالية على مؤشرات الاداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، وهذا من خلال عرض أهم الأبعاد للتكنولوجيا المالية والتي تعكسها حيث تمثلت أساسا في عدد الصرافات الالية والبطاقات الالكترونية، واستخدام الانترنت وكذا استخدام محطات الدفع الالكتروني، وبعد تحليلها لوحظ أنها كانت ضعيفة ثم شهدت تطورا بسبب محاولة الدولة لتطوير القطاع المصرفي والوضع الصحي الذي مر به العالم، كما تم كذلك عرض بعض مؤشرات الاداء المالي والمتمثلة في سيولة (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) و(الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) وربحية (**ROE،ROA**) القطاع المصرفي الجزائري، حيث لوحظ تذبذب في نسبهم.

بعد الربط بين الأبعاد والمؤشرات من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد بواسطة تطبيق **spss** أظهرت النتائج: وجود اثر لأبعاد التكنولوجيا المالية (الصرافات الالية، البطاقات الالكترونية) على العائد على حقوق الملكية **ROE** في حين انه لا يوجد اثر على العائد على الاصول **ROA**، وكذا وجود أثر على (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) و(الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) في القطاع المصرفي الجزائري.

الخاتمة

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، خاصتا على صعيد التكنولوجيا المالية، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها خاصتا في ظل التقدم والتطور التكنولوجي، وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها المالي بتطوير وتنويع الخدمات المالية وعصرنتها، فأداء البنك يتمثل أساسا في قدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه، وبالتالي فان تحسين الأداء المالي يسمح للبنوك من زيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حيث تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

من خلال هذه الدراسة حاولنا معالجة الاشكالية الرئيسية التي تهدف الى معرفة أثر التكنولوجيا المالية على مؤشرات الاداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، وللإجابة عليها فقد قسمنا الدراسة الى جانبين نظري وتطبيقي.

على المستوى النظري حاولنا الالمام بالجانب الفكري لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال فصلين:

الفصل الاول بعنوان الاطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية، وفي هذا الفصل تطرقنا الى اسباب ظهورها وتطورها وصولا الى مفهومها واسباب اللجوء اليها، كما تطرقنا الى اهم تقنياتها وقطاعاتها وابرز المعيقات التي تعرقل من انتشارها وتطورها، ثم تناولنا بعض شركات التكنولوجيا المالية التي تعتبر رائدة في مجالها مقدمين اهم خدماتها.

كما تم التطرق الى الاداء المالي للبنوك ومراحل معايير تقييمه، كما ذكرنا اهم مؤشرات قياسه، وفي الاخير أشرنا الى ابرز نماذج قياسه في البنوك، وذلك من خلال الفصل الثاني للدراسة.

أما الفصل التطبيقي فقد درسنا اثر التكنولوجيا المالية على مؤشرات الاداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، وذلك من خلال اخذ نظرة عامة عن النظام المصرفي الجزائري وأهم مؤشرات التكنولوجيا المالية والاداء المالي فيه، ثم حاولنا الربط بينهما لمعرفة وجود تأثير ام لا وذلك بالإجابة على الفرضيات المطروحة حيث خلصنا لعدة نتائج وتوصيات.

نتائج اختبار الفرضيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها بعد اختبار فرضيات الدراسة، يمكن أن نستنتج ما يلي:

الفرضية الاولى: يوجد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على حقوق الملكيةROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

تم قبول هذه الفرضية جزئيا أي يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0,05، لبعد واحد لتكنولوجيا المالية (الصرافات الالية) على العائد على حقوق الملكية **ROE**في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

الفرضية الثانية: يوجد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الأصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021).

تم رفض هذه الفرضية وذلك لعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0,05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على العائد على الاصول **ROA**في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

الفرضية الثالثة: يوجد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)

تم قبول الفرضية وذلك لوجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0,05، لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الاصول) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

الفرضية الرابعة: يوجد أثر لأبعاد التكنولوجيا المالية على (الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل) في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011-2021)

تم قبوا الفرضية جزئيا وذلك لوجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0,05، لبعد الصرافات الالية على الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، في حين لم يكون هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0,05، لبعد البطاقات الالكترونية على الاصول السائلة/اجمالي الخصوم قصيرة الاجل في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021).

نتائج الدراسة

من خلال معالجة الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- لا يزال حجم القطاع المصرفي الجزائري، بالنظر إلى إجمالي أصوله مهيمنا ومسيطرا عليه من طرف البنوك العمومية؛
- تبني التكنولوجيا المالية لم يعد هدف الدول المتقدمة فقط بل أصبحت كل الدول تعمل جاهدة على تطوير قطاعها المالي والمصرفي والاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية لدعم اقتصادها والجزائر من بين هذه الدول؛

- ساهمت جائحة كورونا(**COVID19**) وبشكل كبير في تحقيق قفزة نوعية في حجم معاملات خدمات التكنولوجيا المالية المتاحة في الجزائر، نتيجة تغير سلوك المواطنين نحو تفضيل استخدام أدوات الدفع الالكتروني المتاحة لتسهيل حياتهم اليومية، غير أن هذا النمو يبقى دون معدلات الانتشار في دول العالم الأكثر تقدما، ودون الوسائل التي تم تسخيرها من قبل الجهات المختصة، وبمعدلات ضئيلة مقارنة مع احتياجات السوق الحقيقية؛
- مستوى التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف لكنه في نمو مستمر خاصة بعد جائحة **COVID19**؛
- انحصار خدمات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري في الخدمات المتعلقة بقطاع "حلول الدفع" والمتركزة اساسا في خدمات السحب والدفع الالكتروني؛
- إن عملية تقييم الأداء المالي تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح البنك في تحقيق الأهداف الموجودة مع الاهداف المسطرة من ممارسة هده الوظيفة أو ذلك النشاط؛
- وجود تأثير ايجابي لابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير وتحسين الاداء المالي للبنوك؛

التوصيات

من خلال ما تم التوصل إليه تم وضع مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ضرورة تطوير القطاع المصرفي مع توفير البنية التحتية المصرفية والتكنولوجيا الرقمية المالية الملائمة لوصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لكافة الشرائح وعبر مختلف المناطق؛
- زيادة معدل انتشار أجهزة الدفع والسحب الالكتروني بمختلف انواعها في مختلف أماكن تواجد المواطنين، مما يعزز الطلب على البطاقات البنكية، واستخدامها لتسوية المعاملات المالية؛
- توسيع وتسريع خدمات الهاتف المحمول ضمن العمل المصرفي؛
- تعزيز الاطر القانونية والتشريعية المرتبطة بحماية الأموال، لزيادة الثقة ومكافحة الجريمة الالكترونية، وأمن المعلومات لحماية حقوق جميع الأطراف المتعاملة في مجال التكنولوجيا المالية؛
- تخصيص ميزانيات معتبرة للمؤسسات المالية والمصرفية بالجزائر من قبل الحكومة موجهة خصيصا للتكوين والتدريب في مجال التكنولوجيا المالية بإبرام اتفاقيات دولية كبرى الشركات العالمية المختصة في ذلك لمواكبة التغيرات والابتكارات المالية والمصرفية الجديدة في العالم وهذا من خلال نقل المعارف؛
- تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا المالية في الجزائر وتقديم الدعم اللازم لولوج المؤسسات المالية والمصرفية ثورة الدفع المالي بغية مواكبة الابتكارات المالية العالمية وادخال أحدث التقنيات في المجال بهدف تحقيق الكفاءة والفعالية للخدمات المقدمة للعملاء والمتعاملين والشركاء، ومنه ضمان زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية والبنكية وشركات التأمين؛
- وجوب توفير مختلف المعلومات وشفافيتها داخل البنوك، من أجل إظهار صورة البنك الحقيقة؛
- زيادة المنافسة بين البنوك التجارية، من خلال خوصصت البنوك العمومية؛

أفاق الدراسة

من خلال النتائج المتوصل إليها توضحت الصورة لدينا للعديد من الدراسات المستقبلية والتي ستكون استمرارا لبحثنا الحالي وعلى سبيل الذكر:

- دراسة تأثير استخدام التكنولوجيا المالية على المؤشرات المالية للبنوك الاسلامية.
- اليات التمويل المبتكرة لشركات التكنولوجيا المالية ودعمها للقطاع المصرفي الجزائري؛
- دور قطاع " حلول الدفع " في تحسين الاداء المالي في البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية

الكتب:

1. حنفي عبد الغفار، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2009.
2. شاكر القزويني: **محاضرات في اقتصاد البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1992.
3. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر، 2001.
4. عمر كامل الدوري، **تقييم الأداء المصرفي في الاطار المفاهيمي والتطبيقي**، داعمة الفهرس، الطبعة الاولى، 2013.
5. محمد شايب، **دروس في التكنولوجيا المالية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،2018.
6. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة**، ط1 دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
7. محمود عام الدين، **تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجمهوري**، دار العربي مصر، 1990.
8. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، امين احمد محبوب الموني، **هندسة الموارد البشرية في صناعة الفنادق**، دار الثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2011.
9. نصر محمود مزيان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية**، ط الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
10. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محمد منصور الغالي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، ط1، ج1، دار وائل للنشر، 2009.

الدوريات

1. احمد بركات، سعدية بلقاسم، **ثورة التكنولوجيا المالية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدولة العربية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019.
2. بربيش السعيد، يحياوي نعيمة، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 22-23 نوفمبر 2011،جامعة ورقلة، الجزائر، ص22-23.
3. بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، **واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة بومرداس، المجلد 04، العدد 03، الجزائر، 2020.

4. جدايمي ميمي، **واقع وتحديات التكنولوجيا المالية "الفنتك" في المنطقة العربية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022.
5. حيزية بنية، ابتسام علوش قريوع، **تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، المركز الجامعي تمنراست، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2018.
6. خالد محمد أحمد الجابري، **تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية- دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد06، العدد03، مصر، 2015.
7. رضوان العمار، زينب مهنا، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد06، المجلد 38، 2016.
8. سعيدة حرفوش، " **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي** " مجلة آفاق العلمية، مجلد11، العدد03، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.
9. شريفة جعدي، مخمد الخطيب نمر، **تقييم أداء البنوك التجارية- دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2017**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2015.
10. شناتي سامي، أورزيق الياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2020.
11. صائف مصطفى، بوثلجة عبد الناصر، **الأرباح المحاسبية وعوائد الاسهم- دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصات(السعودية، الكويت، قطر، ابو ظبي)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد02، الجزائر، 2017.
12. صليح بونفلة، عصام نجاح، بطاقة الدفع البنكية" **CIB**" والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد09، العدد 03، الجزائر، 2018.
13. عبد الغاني مولودي، فتيحة علالي، **الابتكار في التكنولوجيا المالية كألية للرقمنة ومساهمتها في الحد من استخدام الورق**، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد03، العدد02، جامعة احمد دراية ،ادرار- الجزائر، 2019.
14. عبد القادر مطاي، **متطلبات إرساء التكنولوجيا البنكية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013
15. عمارية بختي، غنية مجاني، **دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي**، مجلة المدبر، جامعة الجزائر3، العدد02، 2020.

16. فاطمة الزهراء سبع، **واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الاسلامية**، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة، الاغواط، الجزائر، المجلد 06، العدد02 ،2021.

17. قاجة امنة، ربيعة بن زيد، لمياء عماني، **أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على ربحية القطاع المصرفي بالجزائر، دراسة تحليلية واحصائية قياسية للفترة (2010 الى ماي 2022)**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، المجلد6، العدد4، الجزائر، 2022.

18. قدوري طارق، زغدي باديس، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2022.

19. مليكة بن عقيلة، يوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد03، الجزائر، 2018.

20. وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07،العدد03، جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تمنراست، الجزائر، 2018.

المذكرات والرسائل

1. بالمهبول داود، مقران المهدي، **التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتحسين الأداء المالي في البنوك–دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري (2016–2020)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2022.

2. بن دحو محمد، بكراوي محمد زكرياء، **مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد درارية أدرار، 2021.

3. بن طاهر علي، **هيكل السوق والربحية القطاع – دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011.

4. خالد بيلوطة، رمضان براغثة، **أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022.

5. رمضاني زينب، **إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتورا في علوم التسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 03، 2019.

6. سمير بن براح، **دور الموازنات التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر،2008.
7. شراد محمد، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
8. طاهر لطرش، **مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة، علوم التسيير غير منشور، المدرسة العليا للتجارة، 2004.
9. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية علوم التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
10. عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة جيجل، 2014.
11. ناريمان زيدي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

المواقع الالكترونية

1. تقرير بنك الجزائر 2015-2021

https://www.bank-of-algeria.dz

2. جودي كريم، كمال رضوان ياسين بادسي،" **السياسة النقدية في الجزائر** ."سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، على الموقع:

https://librarycatalog.usj.edu.lb/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber

3. عمار البسيوني، **افضل الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية لعام2021**، على الرابط:

https://tijaratuna.com

4. عماد مروة، **فينتك قوة للتحول في القطاع المالي والمصرفي**، مقال متوفر على الرابط:

al-ain.com/article/fintech-economy.www//https:

5. موقع تجمع النقد الآلي، متاح على الرابط:

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes- nous/activite-paiement-sur-internet/

6. ماهية التكنولوجيا وأهم استخداماتهما، على الرابط:

http://www.vapulus.com/ar

7. وليد اليافعي، **كل ما تود معرفته عن الدفع الاكتروني**، مقال متاح على الرابط:

https://fatora.io/blog/everything-about-online-payment

ثانيا: المراجع الاجنبية

1. **Adam Judd ,a.o ,IOSCO Research Report on Financial Technologies(Fintech) , International organization of Securities commissions ,OICU –IOSCO , 2017.**
2. **Ammour Benhlima: «pratique des techniques bancaires», Editions DAHLAB, Alger**.
3. **Ben Malek Riad, la reforme du secteur bancaire en algerie, mémoire de moitrise, science économiques**
4. **Douglas w،& Janos B Fin Tech Régulation and Reg Tech. 17082020.**
5. **universite toulouse 1999.**
6. **Ya – Ning،Yangly،ibid.**
7. **Ya-Ning Li, Yang Lu, Which is more advantageous in financial thechnology and traditional finance.**

الملاحق

الملاحق رقم (1):

مخرجات spss المتعلقة بنتائج اختبار الفرضيات

أولا: الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الاولى

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	tpe, cb[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : roe

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,739[a]	,546	,433	4,00583

a. Prédicteurs : (Constante), tpe, cb

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	154,655	2	77,327	4,819	,042[b]
	Résidu	128,373	8	16,047		
	Total	283,028	10			

a. Variable dépendante : roe

b. Prédicteurs : (Constante), tpe, cb

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	42,243	11,694		3,612	,007
	cb	-,039	,065	-,192	3,874	,570
	tpe	-,009	,003	,856	-2,642	,030

a. Variable dépendante : roe

ثانيا: الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثانية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	tpe, cb[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : roa

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,991[a]	,981	,976	1,90284

a. Prédicteurs : (Constante), tpe, cb

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,043	2	,022	,236	,795[b]
	Résidu	,731	8	,091		
	Total	,775	10			

a. Variable dépendante : roa

b. Prédicteurs : (Constante), tpe, cb

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,687	,883		1,911	,092
	cb	,003	,005	,245	,525	,614
	tpe	7,222E-6	,000	,014	,029	,978

a. Variable dépendante : roa

ثالثا: الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثالثة

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	tpe, cb[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : alld

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,991[a]	,981	,976	1,90284

a. Prédicteurs : (Constante), tpe, cb

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1511,499	2	755,750	208,725	,000[b]
	Résidu	28,966	8	3,621		
	Total	1540,465	10			

a. Variable dépendante : alld

b. Prédicteurs : (Constante), tpe, cb

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	23,331	5,555		4,200	,003
	cb	,351	,031	,745	11,292	,000
	tpe	-,008	,002	-,321	-4,863	,001

a. Variable dépendante : alld

رابعا: الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرابعة

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	tpe, cb[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : alcd

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,763[a]	,583	,478	19,01303

a. Prédicteurs : (Constante), tpe, cb

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4036,280	2	2018,140	5,583	,030[b]
	Résidu	2891,964	8	361,495		
	Total	6928,244	10			

a. Variable dépendante : alcd

b. Prédicteurs : (Constante), tpe, cb

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	199,303	40,877		4,876	,001
	cb	3,444E-6	,000	,598	1,536	,163
	tpe	-,059	,020	-1,162	-2,984	,017

a. Variable dépendante : alcd